محضر الجلسة رقم 584

التاريخ: الثلاثاء 06 محرم 1429 (15يناير 2008).

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة السلام على أشرف المرسلين.

السيدين الوزيرين،

السيدتين المستشارتين،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، وإعطاء الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد انتهاء جلسة الأسئلة مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين الجاهزة التالية:

مشروع قانون رقم 44.04 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 229.77.1 بتاريخ 24 شوال 1397 الموافق ل 8 أكتوبر 1977، المحدث بموجبه أكاديمية للمملكة المغربية.

المشروع الثاني: مشروع قانون رقم 43.07 بتغيير وتتميم الظهير الشريف، المعتبر بمثابة قانون رقم 364.93.1 الصادر في 19 من ربيع الآخر 1414 الموافق ل 6 أكتوبر 1993 بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات.

رقم 09.01 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 240.02.1 بتاريخ 25 رجب 1423 الموافق ل 3 أكتوبر 2002.

إذن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أهله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصلت رئاسة المجلس برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان هذا نصها:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 15 يناير 2008.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، نظرا لالتزامات ترتبط أساسا بدراسة مشاريع قوانين أمام لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، يشرفني أن أبلغكم بطلب السيد وزير الاقتصاد والمالية، بتأخير وتقديم الأسئلة الشفهية الموجهة إليه خلال جلسة اليوم الثلاثاء 15 يناير 2008 إلى نهاية الجلسة.

كما أحيطكم علما أن السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة، سيجيب عن السؤالين الشفهيين الموجهين إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية.

وتفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير.

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إمضاء: محمد سعد العلمي

كذلك توصلت رئاسة المجلس بالمراسلات التي توصل بها رئاسة المجلس للإعلان عنها.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمشاريع القوانين التالية:

أولا: مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 21 من قانون رقم 09.01 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم

240.02.1 بتاريخ 25 رجب 3/1423 أكتوبر 2002، المحال على المجلس من مجلس النواب.

ثانيا: مشروع قانون رقم 46.07 يقضي بتحويل المكتب الشريف للفوسفاط إلى شركة مساهمة، المحال على المجلس من مجلس النواب.

ثالثا: مشروع قانون رقم 35.07 يتعلق بإحداث وكالة الشراكة من أجل التنمية، المحال على المجلس من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

كذلك كاين هناك استدراك على جدول أعمال مجلس المستشارين، جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 6 محرم 1429 موافق ل 15 يناير 2008 دورة أكتوبر 2007.

يعوض السؤال الموجه إلى السيد وزير التجارة الخارجية، حول تنمية الصادرات الوطنية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بن علوش، بالسؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول المجهودات المبذولة لامتصاص البطالة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بن علوش.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 8 يناير 2008 إلى غاية يوم الثلاثاء 15 منه:

عدد الأسئلة الشفهية: 19 سؤالا؛

عدد الأسئلة الكتابية: 12 سؤالا؛

هذا ما جد من المراسلات، السيد الرئيس المحترم ولكم الكلمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

قبل أن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية، هناك طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس.

إذن الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتان والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لأحكام المادة 128 من النظام الداخلي، أحيط المجلس علما بقضية طارئة هو أنه بالنسبة لمدينة الدار البيضاء والرباط، أن شركات الحراسة التي فوت لها هذا العمل أو هذا المشروع ديال استغلال الأرصفة في هاته المدن، هو العدالة قالت كلمتها فيه هو غير مشروع.

لكننا نرى أن هذه الشركات لازالت تقوم بهذا العمل الذي هو غير قانوني، وأنها تحتكر هذا العمل، وأنها أصبحت الآن تمتد أو زاد عملها حتى في الأحياء السكنية، الأرصفة أصبحت الآن أمام بين سكناك، سيارتك إذا تأخرت عنها تجدها معقلة بقفل ولا يسمح لك إلا بعد فكه بتدخلات هاتفية وتأدية ذعيرة.

بغينا نعرفو واش الآن نحن في عهد نبحث فيه عن فك هذه الاعتقالات من كل مصدر لها، أصبحنا الآن وسواء كنا زوار أو كنا ساكنين وحتى السواح، فنرى أن هذه المسائل تعرقل كل الأعمال الاقتصادية داخل هذه المدن، وأن الحديث العامة في هذه المدن هو كيف يسمح ومتى يرفع هذا الحيف.

هنا نحيط المجلس الموقر علما ومن خلاله الرأي العام أن هذه الأعمال التي تقوم بها هذه الشركات التي فوت لها هذا العمل هو عمل غير مشروع، وأنه يحد من حرية الساكنة ومن تحركاتهم وسائل تحركاتهم، الإنسان في بيته ربما يأتيه طارئ وما أكثر الطوارئ، وعندما يريد أخذ وسيلته للتنقل يجدها معقلة.

فهل انتبه المجتمع المدني وكذلك المسؤولون عن هذه الأعمال التي الآن أصبحت تثقل التصرفات، وتحد من تصرفات الساكنة في هذه المدن؟

نخشى أنها تمتد حتى على الشوارع الذي هي في حوانيت المدن، وكذلك الأحياء الشعبية، فإذا لم يوضع لها حد فستنتشر وستكون طامة كبرى لهذا العمل، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الإحاطة الثانية للفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين المحترمين،

لقد تسببت التساقطات الثلجية التي تهاطلت على العديد من مناطق الأطلس الكبير والمتوسط والريف بالمغرب في انقطاع العديد من المحاور، كما حاصرت الثلوج عدد من المباني السكنية، وتسببت في قطع الكثير

من الطرق الإقليمية والمحلية أمام حركة السير، وعرقلت حركة المرور وطوال عدة ساعات في الليل والنهار، وقد ظل العديد من مستعملي الطريق الوطنية وخاصة الرابطة بين آزرو ومريرت محاصرين لعدة ساعات وسط موجة من صقيع والبرد القارص، رغم قيام مصالح وزارة التجهيز بتسخير معدات لإزاحة الثلوج.

في حين اضطر أرباب العشرات من شاحنات وحافلات النقل العمومي إلى الوقوف بمدن إيموزار وافران وآزرو بساعات طوال بعد استشعارهم باستحالة مرورهم، خاصة على محور العديد من الطرق الوطنية الرابطة بين فاس والراشيدية، والطرق الوطنية الرابطة بين فاس وبني ملال، والطريق الرابطة بين إفران والحاجب، كما تعرقلت حركة السير بشكل حاد على الطريق المحلية ومنها الطريق الرابطة بين إفران وبولمان.

فضلا عن معاناة مستعملي هذه الطريق، زيادة على صعوبة تنقل هؤلاء السكان بهذه المناطق من أجل الحصول على حاجاتهم الأساسية، وقضاء مصالحهم، زيادة على ضعف قدرة الكثير منهم على الحصول على حطب التدفئة لمواجهة البرد القارص.

لذا نطالب من كل الجهات المعنية التدخل الفوري، والتعبئة الكاملة، من أجل تزويد المصالح المختصة بكل الآليات، بهدف إزاحة الثلوج من الطرقات والتنسيق مع مصالح الأرصاد الجوية من أجل إخبار القبلي لمستعملي هذه الطرق بما ينذر الوقوع.

كما نطالب بتزويد هذه الفئات الضعيفة بكل وسائل التدفئة لتجنيبهم خطورة البرد، وما يمكن أن يتسبب فيه من أضرار قد تكون كارثة لا قدر الله على البلاد والعباد.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن الكلمة في الإحاطة الثالثة للفريق الاشتراكي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيدتان والسادة المستشارين،

السيدان والوزيران،

نود كفريق اشتراكي أن نحيط المجلس الموقر بما يعتمل داخل القطاعات الوظيفية العمومية من توترات هذه الأيام، والتي أعلنت بعض النقابات بعض المركزيات إضرابات في هذا القطاع، ومن بينها الفيدرالية الديمقراطية للشغل، نتيجة أولا: ونحن على بعد ثلاثة اشهر من تشكيل الحكومة الحالية، غياب ولو مؤشرات الأولى للحوار الاجتماعي المركزي على مستوى الوزارة الأولى؛

ثانيا: النتائج السلبية والوخيمة التي أفرزها تطبيق مرسومي الترقية والتنقيط. هذا بالإضافة، بطبيعة الحال، إلى عدم التزام بعض القطاعات الحكومية بمقتضى الاتفاقات. وأذكر من بين هذه القطاعات قطاع الصحة العمومية هذا القطاع الذي لابد من التذكير أنه يعيش ارتباكا حقيقيا في المشروع الحكومي الحالي من خلال:

– غياب التأطير الحقيقي في المركز الاستشفائي الجامعي بفاس؛

– غياب مدير للمركز الاستشفائي الجامعي بمراكش؛

– غياب العنصر البشري، ونحن نشهد مجموعة من الممرضين خريجي مراكز التكوين، محتجين لأكثر من خمسة عشر يوما، أمام وزارة الصحة لكي يوظفوا، يجب أن تكون هناك مباراة، ونحن لا ندري أن القانون هل يسمح بذلك أولا؟

إضافة بطبيعة الحال إلى الاعتراف الصريح من طرف الحكومة وخاصة وزارة الصحة بالنقص في الموارد البشرية، وفي نفس الآن نجد هناك مستوصفات مغلقة، ونجد مركبات جراحية يتآكلها الصدأ رغم الأموال الباهظة التي صرفت في شأنها.

لذلك نتمنى أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار هذه الإحاطة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، أعطي الكلمة لآخر إحاطة لفريق الاتحاد الدستوري، تفضل السيد الرئيس

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون،

في إطار المادة 128، يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري، لإخبار المجلس الموقر بأمرين طارئين يلتقيان في نفس

الأبعاد، المتمثلة في عناية الحكومة المغربية بمواطنيها وصيانة كرامتهم بالخارج والداخل.

فالأمر الأول، فكما تتبعتم الجميع من خلال قناة الجزيرة، لازالت هذه قناة ومنذ سنوات في كل برامجها وأخبارها تطالب بإطلاق سراح سامي الحاج، بينما الحكومة المغربية قد أقامت الدنيا وأقعدتها عند اختطاف المواطنين المغربيين بالعراق، المحافظي وبوعلام.

فلازلنا نتذكر جميعا ما قامت به القناة الثانية 2M من عدد لأيام الاختطاف، حيث تضمنت نشرات الأخبار صورتا المختطفين في خلفية المذيعين، إلا أنه وبعد مدة قصيرة ساد الصمت واختفت تلك الصور من قناة 2M، فلم تحرك الحكومة ساكنا بإعلان عن مصير المواطنين المغربيين الذين ظلت أسرهما والشعب المغربي ينتظرون أخبارهما، وكان من المفروض على الحكومة أن تعلن عن مصيرهما.

أما الأمر الثاني، فكل يعلم أن الدول الديمقراطية تعزز مؤسساتها الدستورية، وتحرص على صورتها وسمعتها بالخارج، ونستغرب أن الحكومة ترفع شعار: "دولة المؤسسات"، بينما تتناقض مع شعاراتها عمليا.

إخواني المستشارين، أخواتي، كلكم على علم بالمشاكل التي تنتج باستعمالكم لجواز سفر الخدمة، فمنكم من ظل ينتظر ساعات طوال بالمطارات الدولية والعربية، ومنكم من تمت مطالبتهم بوثيقة أمر خدمة خارج الوطن، مع العلم أن أصحاب الجواز العادي لا يتعرضون لنفس المشاكل.

فالتساؤل المطروح: فهل بهذه الصور المهزوزة للبرلمانيين خارج الوطن سنرسخ دولة المؤسسات؟ وكيف نطالب البرلماني بالقيام بدوره كامل في الدبلوماسية البرلمانية وهو لا يتوفر على جواز سفر دبلوماسي، مع العلم أن في كل الدول المماثلة مثل مصر، مالي، تونس، وغيرها يتوفر البرلماني على جواز سفر دبلوماسي، بناء على كون جواز سفر خدمة، أصبح الآن عرقلة للبرلماني عند أداء مهامه الدبلوماسية وغيرها.

فإننا في فريق الاتحاد الدستوري بصفتنا ممثلين للشعب، نفضل استعمال جواز السفر الذي يستعمله الشعب المغربي كله، وجواز الخدمة الذي قدمته للإدارة، أرجعه لها بشكل رسمي وعلني أمام الرأي العام الوطني، وشكر السيد الرئيس.

ها الجواز ديالي، لأنه هذا يعرقل عمل البرلماني ونأخذ جواز سفر عادي، بحالنا بحال الشعب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الاتحاد الدستوري، نشرع الآن في معالجة ... هناك إحاطة؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي للمجلس، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة تهم الظروف القاسية التي عانها حجاجنا في الديار المقدسة هذه السنة.

السيد الرئيس،

لقد مرت عملية الحج لهذه السنة في ظروف أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها استثنائية بكل معايير، فالحجاج المغاربة ومنذ وصولهم إلى الديار المقدسة عانوا جميع المشاكل على اختلاف أنواعها من طائرات مهترئة خصصت لنقلهم من وإلى المغرب، وانعدام التأطير في ظل غياب شبه كلي للبعثة الطبية والرسمية، وكذا غياب وسائل النقل حيث اضطر أغلب الحجاج إلى المشي سيرا على الأقدام من "منا" إلى "جبل عرفات"، حتى أن العديد منهم ضيعوا فرائض عديدة من الحج بسبب قلة وسائل النقل وكثرة المشاكل وغياب المخاطب.

السيد الرئيس،

مع كل الأسف سمعنا هذا الأسبوع اللي فات السيد الوزير المحترم، السيد وزير الأوقاف، قال في 2M أن الحجاج فضلوا يمشوا على الأقدام ما يمشيوش في الحافلات، مع الأسف وأنا أتمنى معالي وزير الأوقاف يكون يسمعني ونقول له و"ما شهدنا إلا بما علمنا".

يا سيدي الحافلات ما كانوش، 6 ديال الصباح كانت 26 ألف ديال الحجاج اللي كتنتظر الحافلات جاو جوج داو 99 حاج وحاجة، من بعد هاذ جود ديال الحافلات ما عودش جاءت شي حافلة إلا حتى 11 ونصف ديال الصباح، شحال باقي ساعة ونصف لصلاة الظهر، إلا مشات صلاة الظهر أن الحج ما بقاش عندنا عرفات، اضطرنا واضطروا الحجاج، الوقت درك قبطوا الأقدام ومشاوا على بركة الله.

الناس عندهم شوية الصحة، الناس لي باقين شوية صغار راه وصلوا في واحد المشقة الله لي عالم بها، أما الناس اللي هما كبار السن، نقولك

السيد الرئيس والله ما حجوا نقولك يا السيد الرئيس أنهم بطلوا الحج ديالهم، ونزيدك يا السيد الرئيس، لهذا فأننا نطالب بفتح تحقيق بالمقابل بفتح تحقيق لأجل معرفة الأسباب وراء الغياب التام للبعثة المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال الجلسة وعددها 20 سؤالا، موجهة لقطاعات الاقتصاد والمالية، التجهيز والنقل والسياحة، الإسكان، والصناعة التقليدية، الصحة، الشباب والرياضة، التشغيل الشؤون الاقتصادية والعمل.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع التجهيز والنقل، وعددها خمسة. السؤال الأول الموجه إلى السيد الوزير التجهيز والنقل، حول تدبير موانئ المملكة من طرف الوكالة الوطنية للموانئ، شركة استغلال الموانئ، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بن قدور، لحسن بيجديكن، الحسين أشنكلي، عبد الرحيم العوماني، محمد بوحويلي، مولاي محمد المسعودي، يوسف بن جلون، خيري بلخير، عبد الواحد الشاعر، عبد السلام الهمس، تفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال تفضل.

المستشار السيد يوسف بن جلون:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات المحترمات،

أولا لتصحيح السؤال هو وتدبير موانئ المملكة من طرف الوكالة الوطنية للموانئ ومرسى وشركة "مارسا المغرب"، لأن مديرية استغلال الموانئ انتهى عليها الدهر.

أنتم تعلمون، السيد الوزير، أن الموانئ المغربية والموانئ عامة، هي نقطة تواصل مع الخارج وبالتالي البنية التحتية داخل الموانئ مهمة ومهمة جدا، خاصة وأن المغرب كما نعرف هو بلد فلاحي بلاد لصيد البحري، بلاد ديال الخدمات، وحنا كنعرفو أن بلادنا مهياش دولة نفطية وبالتالي الاقتصاد ديالهم معروف فالبنية ديال الأساسية علاش تتركز.

السؤال ديالنا السيد الوزير، هو أنه بعد ما جاءت شركة "مارسا المغرب" والوكالة الوطنية للموانئ باش يسيروا الموانئ ديالنا، كنعرفو واحد العدد ديال المشاكل نحن المتدخلين، واللي كنأديوا الخدمات داخل الموانئ، والدافع لذلك يرجع:

أولا لغياب التواصل مع مستخدمي الخدمات بالموانئ بشتى أنواعهم، ثم لاحظنا كذلك ومثال ارتفاع الأثمان ديال الخدمات المؤدى من طرف شركات المغرب.

ثالثا ولحد الآن وبعد سنة من هذه التجربة، باقي ماتوضحتش التداخلات القانونية لي موجودة داخل الميناء، وبالتالي ذاك الغياب ديال التواصل مع المستدخمين مخلاش واحد الرؤية واضحة لمستعملين داخل الموانئ.

نحن لا نشك في كون أن الحكومة بهذا التوجه جديد، ربما نوات كما جاء في تدخل ديالكم من قبل باش ترفع وتحسن من الجودة ديال الخدمات، كنتوا قلتوا فيما قبل على أنه مثل في ذلك سوف يتم تخفيض 30% من الإتاوات فيما يتعلق بأهم الخدمات داخل الميناء، إلا أن هذه المشاكل هذه هي واللي كنعيشوها يوميا داخل الموانئ، خاصة ميناء الدار البيضاء وطنجة اللي كيعرفوا واحد الاكتظاظ ضخم، كتجعلنا نوقفوا واحد الوقفة، ونراجعوا النفس ديالنا، ونوجهوا لكم السؤال التالي ألا وهو:

ما هي التدابير التي ترونها السيد الوزير إما في تصحيح هذه الوضعية؟ أو ما هي الرؤية المستقبلية ديالكم لمجمل هذه المشاكل التي كيعيشها المتدخلين واللي كيخلصوا هذه المجموعة ديال الخدمات بالموانئ المغربية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

قبل ما أن أدخل في تفاصيل تنظيم الموانئ الحالي، بغيت نرجع ونفسر أنه تنظيم الموانئ الحالي يرجع لتطبيق قانون 15.02 للموانئ الذي دخل حيز تنفيذ في دجنبر سنة 2006 لموجبه تم الفصل الموانئ إلى مؤسستين الأولى لي هي الوكالة الوطنية للموانئ التي تطلع بالمهام

الخاصة بالسلطة المينائية والمرفق العمومي، والتي تراقب شركة التي تعمل استغلال الموانئ وشركة استغلال الموانئ، إذن مكتب استغلال الموانئ تم فصله على شقين وكالة وشركة استغلال الموانئ التي أصبحت شركة "مارسا المغرب".

بغيت نشير إلى أنه على إثر تطبيق هذا القانون، الأهداف التي كانت متوخاة من القانون، بلغنا هذا القانون الأهداف التي كانت متوخاة من القانون، بلغنا العديد منها:

الأول هو توضيح الأدوار، حيث الوكالة أصبحت تلعب الدور ديال المرجع الوطني في مجال الموانئ، وهي التي تقوم بكل ما يهم الشرطة المينائية مثلا، وهي التي تراقب شركات استغلال الموانئ وعلى رأسها شركة "مارسا المغرب"، في حين أن شركة "مارسا المغرب" هي اللي كتتعامل اتجاه يعني شركة الملاحة التجارية والبواخر، باش كتحسن الأداء ديالها كذلك، إدخال المنافسة أصبح شيء يعني سننطلق فيه بطريقة فعلية في منتصف السنة الحالية، حيث أنه شركة "SOMAPORT" التي سيتم إشغلها من طرف شركة " CMA CGM" اللي هي شركة أو ثالث شركة على المستوى الدولي، هي التي تشغل أحد الأرصفة ولي غادي تعمل منافسة مع شركة "مارسا المغرب"، إذن انطلاقا من منتصف هذه السنة حتى فيما يخص الحاويات يعني الصناديق الحديدية غادي تكون المنافسة داخل الموانئ وخصوصا داخل ميناء الدار البيضاء.

وهذا تيجعل على أنه غادي يتحسن مستوى ديال الأداء ديال الشركتين، ثم كذلك على مستوى الأثمان، غادي تنقص الأثمان، بفضل المنافسة اللي غادي تنطلق.

بغيت نشير إلى أنه فيما يخص الأثمنة، على أنه الوعود اللي كنا قلنا بها أن الأثمنة غادي تنخفض أنه التزمنا بها، ونفذناها والآن التكلفة ديال المرور ديال مثلا صندوق حديدي ديال 20 قدم للتصدير ما يتعداش 890 درهم، في حين أنه كان سابقا كيوصل 1400، 1500، 1600 درهم، وأضفنا لهذا الإصلاح كذلك واحد الشفافية المهمة في الفاتورات، مما جعل أنه حتى محاربة الغش كانت هناك نتائج في شفافية قطاع الموانئ.

هاذوا من ضمن بعض النتائج الإيجابية ديال الإصلاحات ولكن نحن مستمرون في هذا المجال لتحسين أداء لا الوكالة ولا الشركة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب السيد المستشار

المستشار السيد يوسف بن جلون:

السيد الوزير، الجواب ديالكم مع الأسف غير مقنع إذا مشيتوا باش تهضروا على الحاويات، فالموانئ مكيمروش منها فقط الحاويات، كيمروا منه الأشخاص البضائع الشاحنات، أنتم كتعرفوا أن المغرب كبلد فلاحي وديال الصيد البحري، معظم المنتوجات الفلاحية وديال الصيد البحري هي تمر في إطار الشاحنات وخاصة على ميناء طنجة، هذه يومين هذي أسبوع، ميناء طنجة كان مكتظ ما يمكنش لك تدخل ليه بالسيارة ديالك، دليل على ذلك أن شركة "مارسا المغرب" لم تعمل كما سبق أن واعدتم من قبل بعامل الديمومة.

المشاكل داخل الميناء بصفة مجملة السيد الوزير، ما غيمكن ليناش نذكر عليها في جوج دقائق أو ثلاثة دقائق، ولذا في فريق الأحرار ارتأينا باش نوجهوا رسالة للسيد رئيس اللجنة باش يمكن لنا في إطار جلسة مفتوحة، نشاركم ونفتحوكم في واحد العدد ديال المشاكل اللي كيشوفها العاملين داخل الميناء، ولكن ليمكن لي نقولك أنه مثلا أن "مارسا المغرب" واللي هي كتعمل في إطار المجلس الإداري على الصعيد الوطني، أنتم كنتم كتعرفوا فيما قبل على أن على صعيد الموانئ وكل ميناء عنده خاصية ديالو، ميناء ديال الدار البيضاء ماشي هو ديال طنجة كيعرف نقل الحاويات، ميناء طنجة كيعرف نقل الشاحنات، ميناء الناظور كينتقل عنه المسافرين والمواد الأولية والمعادن، وبالتالي هناك اختلاف تقديم الخدمات، وفي المجمل هناك ارتفاع في الأثمان وليس انخفاض.

كنتم قلتوا على أن 30% غادي تكون في انخفاض ديال الإتاوات ديال المناولة، فيما يتعلق بالشاحنات كاين ارتفاع اليوم 500 درهم باش يمكن لك تحرك واحد الشاحنة داخل ميناء طنجة، زيادة على ذلك فيما يتعلق بالديمومة la taxation ما فيهاش الديمومة من كيكون أيام العطل كيوقع blocage في ميناء طنجة ما يمكنش ليك تدخل ليه حتى راجلا، وبالتالي هذه واحد العدد ديال المشاكل كيخصنا نذاكرو فيها بالتفصيل.

قبل كان مديرية استغلال الموانئ، كانت لجنة تقنية داخل الموانئ تجتمع كل ثلاثة أشهر، اليوم ما هو الجديد؟ كاين لجنة إدارية، هل خاصيات كل ميناء كتشتبه على خاصيات ميناء آخر؟ لا، كان خصها

تكون مجالس على كل ميناء على حدى باش يمكن ليها تداول مشاكل والخاصيات ديال كل ميناء.

احنا كما قلت لك في التداخل ديالنا بلد يعتمد على الموانئ ديالو في التصدير ديال المواد ديالو، وبالتالي الخدمات اللي نقدمو خاصها تكون كتعرف بالسرعة، بالجودة، وبالأثمان اللي يمكن ليها تكون منافسة عالميا، خاصة والأثمان المطبقة في النقل في البوغاز، مضيق جبل طارق، هي أغلى أثمنة في العالم، إذا غادي تركب في باخرة من طنجة إلى Algeciras غادي تخلص 1200 درهم مثلا في الباخرة ديال النقل السريع، كتمشي لسبتة السليبة كتخلص 300-400 درهم هاذ شي لا يعقل مايمكلناش، وهذه مسؤولية وهذه واحد العدد ديال المشاكل اللي لازم نطرحوها في إطار العملية ديال الخدمات المقدمة داخل الموانئ، وبالتالي باش نرجع شوية للوراء، احنا ارتأينا داخل فريق الأحرار، أننا سوف نوجه إلى سيادتكم رسالة في هذا الموضوع، باش رئيس اللجنة يستدعيكم باش نتناقشو معكم باش نشوفو كيفاش يمكن لنا نحلوا هذه المشاكل على الصعيد الوطني، مراعين خاصية كل ميناء على حدى وكل قطاع على حدى. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضل السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل

في الحقيقة كيف قال السيد المستشار، وإلى كان الإرادة ديالو نعملو لقاء على مستوى اللجنة، وأنا أتفق معه فأتساءل ما هي الجدوى من السؤال في ثلاث دقائق؟ لأنه هو براسه يعترف مثل هذه الأمثلة أو مثل هذه القطاعات من الصعب مناولتها في 3 دقائق مرورا من ميناء الدار البيضاء من الحاويات إلى الصناديق الحديدية إلى الشاحنات إلى الركاب إلى غير ذلك.

ولكن بعض الملاحظات في إطار التعقيب.

أولا: فيما يخص الأثمنة، أؤكد على أنه الأثمنة عرفت أينما طبق الإصلاح ديال الموانئ إلا وعرفت انخفاضا، لا فيما يخص الحاويات لا فيما يخص الشاحنات مثلا في الدار البيضاء 25% ديال التخفيض، كذلك فيما يخص بالمواد الصلبة اللي كتمر من الموانئ، هاذو التزامات اللي كنا اخذيناها، وهذا الإصلاح ديال الموانئ ماشي إصلاح لكيطبق في عشية وضحاها، لا غدي يدخل وغادي يطبق على مراحل فمن غادي تدخل المناقشة لحيز التنفيذ، وغادي يدخل الحيز التنفيذ مثلا بالنسبة للحاويات كما قلت في منتصف هذه السنة، ولكن بالنسبة للمواد الأخرى المواد العامة غادي تنطلق في بداية هذه السنة، غادي تكون المنافسة الحقيقة وبالتالي غادي يزيدوا ينقصوا الأثمنة.

بالنسبة لميناء طنجة كتختلف الوضعية، علاش؟ لأن في ميناء طنجة عندنا توجه آخر، ميناء طنجة كيعرف اكتظاظ لأنه ارتفعت كثيرا حركة الشاحنات، ولذلك هيئنا مشروعا آخر اللي هو مشروع طنجة المتوسطي، ميناء طنجة المتوسطي ميناء خاص بالنسبة للشاحنات ونقل الركاب، وهذا الميناء هذا لا ماشي 2012 السيد المستشار، هذا الميناء أعطاه الانطلاقة صاحب الجلالة، ومن أهم المشاريع اللي كنحترمو فيها الآجالات من المشاريع الكبرى هو ميناء طنجة المتوسطي، حيث أنه دخل حيز الاستغلال في سنة 2007 ودشن هذا صاحب الجلالة، ثم أعلنا على أنه سنفتح ميناء خاص بنقل الشاحنات والركاب التي جاءت في التدخل ديال السيد المستشار وغادي يفتح الميناء إن شاء الله أواخر سنة 2009.

كل هذا يبين أنه حنا على وعي بأهمية قطاع بالموانئ، حيث عرف قانون تاريخي لي هو 15.02 حيث عرف بنية تحتية تاريخية هي ميناء طنجة المتوسطي الأول وطنجة المتوسطي الثاني، ثم طنجة التوسطي الخاص بنقل الشاحنات والركاب، فكل هذا يبين الأهمية والالتزامات والاستثمار، لا على مستوى التسيير ولا على مستوى البنية التحتية، التي يقوم بها المغرب الحمد لله في هذا المجال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول، برنامج فك العزلة عن العالم القروي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد العقاوي، أحمد الكور، محمد طريبش، أحمد الديبوني، عبد السلام أحدوش، عبد القادر البريكي، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، ميلودي عفوت، ميلود ناصر، العربي الهرامي، محمد أبو الخدادي، محمد البطاح، مولاي إدريس العلوي الحسني، تفضل السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد العقاوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم السيد الوزير برامجكم لحكمتكم الموقرة، جاء يتضمن اعتماد سياسة القرب، وهي سياسة نتمناه داخل فريق التحالف الوطني، إلا أنه يبدو أن هذا البرنامج تعترضه العديد من المشاكل من ضمنها ضعف الشبكة الطرقية بالعالم القروي، فبرنامج فك العزلة الذي يعتبر قطب الراحة في اعتماد برنامج القرب، لازال لم يكتمل بعد حيث نجد العديد من الأقاليم والجهات تفتقر إلى طرق تلبي الحاجيات الملحة للفلاحين والسكان على السواء بالخصوص، وبالتالي لا يمكن لسياسة القرب أن تستقيم دون برنامج مستعجل لشق الطرق وفك العزلة على الفلاح باعتباره منشط اقتصاد مهم بالعالم القروي.

السيد الوزير المحترم، ما هي المحطات التي قطعها برنامج طرق القروية لفك العزلة عن العالم القروي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

كما تعلمون تولي الوزارة والحكومة أهمية خاصة بالنسبة لشق الطرق وفك العزلة على الساكنة القروية، وما أريد أن أؤكد عليه هو أننا أنهينا سنة نهائية 2005، البرنامج الوطني الأول للطرق القروية حيث تم إنجاز ما يناهز آنذاك 11 ألف كلم من الطرق، مما جعل أنه نسبة فك العزلة على الساكنة القروية ارتفعت من 36% إلى 54%، فعلا 54% تشكل ارتفاعا لا بأس به، ولكن كان آنذاك هذا الرقم يبين الخلل الكبير في مجال الصعوبات التي يواجهها السكان في العالم القروي، حيث مواطن على حد علمي في سنة 2005 يعني ليس له طريق في العالم القروي، هذا الذي كان سند لبناء أو لتحديد برنامج وطني جديد الذي هو البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية الذي سيجعل هذا الرقم ديال 54% غادي يرقى إلى 80% في نهاية البرنامج.

هذا البرنامج الثاني للطرق القروية انطلق في بداية سنة 2006، أنجزنا أو حددنا في هذا البرنامج 15.500 كلم من الطرق، هيئنا له وحدة خاصة أو مؤسسة خاصة للتمويل لأن إشكال إسراع في الطرق هو إشكال ديال التمويل، هذه المؤسسة هو "صندوق تمويل الطرق" الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه في سنة 2004، وبناء على هذه المؤسسة التي تعبئ لنا قروض وموارد مالية من أجل التسريع الإنجاز في مجال الطرق، انطلقنا في تنفيذ هذا البرنامج.

بغيت نشير على أن هذا صندوق تمويل الطرق يعني التنفيذ ديال البرنامج بين الجدوى ديال اختيار في التمويل، حيث أنه استطعنا باش نعبؤوا بطريقة إضافية على الموارد ديال الميزانية 3.480 مليار درهم، لولا هاذ "صندوق تمويل الطرق" لكان عندنا خصاص ديال 3.480 مليار درهم بالنسبة لتمويل اللي هو موجود حاليا، وقعنا 8 ديال اتفاقيات مع:

- البنك الأوربي للتنمية: 660 مليون درهم؛
- الوكالة الفرنسية للتنمية: 550 مليون درهم؛
- صندوق الحسن الثاني للتنمية الاجتماعية: 100 مليون درهم؛
- صندوق البنك الدولي: 550 مليون درهم؛
- الصندوق العربي للتنمية: 450 مليون درهم؛
- البنك الإفريقي للتنمية: 495 مليون درهم؛
- الصندوق الكويتي: 450 مليون درهم.
- صندوق الأوبيك للتنمية: 225 مليون درهم.

فقط لتقديم المجهود الكبير في تعبئة الإمكانيات المالية.

حتى الآن، حضرات السيدات والسادة المستشارون، التزمنا أولا بتسريع نهاية البرنامج عوض أن ينتهي في 2015 التزمنا ب 2012، سنرفع وتيرة الإنجازات من 1500 إلى 2000 كلم في السنة، وحاليا أنجزنا فضلا على البرنامج الوطني الأول ديال 11 ألف 2300 كلم في البرنامج الوطني الثاني اللي هي منجزة حاليا، في طور الإنجاز 3650 كلم وأعطيت انطلاقة الأشغال ل4600 كلم من الطرق وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، في إطار التعقيب السيد المستشار تفضل

المستشار السيد محمد العقاوي:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم الذي جاء في السياق ما تضمنه التصريح الحكومي من برنامج طموح على شق وإصلاح الطرق في مختلف جهات المملكة، خصوصا في العالم القروي، الذي صوتنا عليه داخل فريقنا وصفقنا له.

لكن الملاحظة التي نود أن نثيرها هي أن جهة تادلة-أزيلال لم تستفد من هذا البرنامج، وأعطيك على سبيل المثال: الطريق الرابطة ما بين بني ملال وسوق السبت، الطريق الرابطة ما بين أولاد عياد وسوق السبت، الطريق الرابطة ما بين سوق السبت والفقيه بن صالح، الطريق الرابطة ما بين سوق السبت ودار ... هذه الطرق على أهميتها فهي مهترئة وتوجد وضعية صعبة يستحيل معها المرور في العديد من النقط الكيلومترية، لذا نلتمس منكم السيد الوزير، التدخل لإصلاح هذه الطرقات، وذلك في إطار برنامج استعجالي لتحسين هذه الطرقات وجعلها في المستوى اللائق، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، السيد الوزير الكلمة لكم.

السيد وزير التجهيز والنقل:

بغيت نشير للسيد المستشار على أنه فيما يخص البرنامج الوطني الثاني، جميع الجهات وجميع الأقاليم استفادت، بما فيها جهة بني ملال وتادلة-أزيلال، بغيت نشير كذلك على أنه إقليم أزيلال هو إقليم جبلي ويعرف إشكالية عزلة كبيرة على غرار إقليم خنيفرة أو الحسيمة أو ورزازات إلى غير ذلك من الأقاليم التي تعرف مناطق نائية وصعبة للوصول، كلها استفادت وكانت لها أكبر حصة نظرا لإشكالية لعزلة التي تعيشها هذه الأقاليم.

فيما يخص الطرق ديال بني ملال وسوق السبت إلى آخره اللي جات في التعقيب ديال السيد المستشار، لا يتعلق الأمر بالطرق القروية، هاذ الطرق يعني موجودة، الإشكال اللي كيتطرح السيد المستشار هو ما هو فك العزلة؟ ليس هو فك العزلة على السكان بقدر ما هو الإصلاح وصيانة الشبكة الموجودة إلى آخره، وهذا يدخل في إطار برنامج آخر اللي هو برنامج الصيانة الطرقية اللي كنصوبو فيه وكننجزوا فيه ما يناهز 1500 حتى ل2000 كلم في السنة وهو موضوع دراسات وبرامج، وهاذ يعني هاذ المقاطع الطرقية كذلك ستدرس وستدخل في برامجنا حسب الأولويات وتوفير الإمكانيات المالية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل كذلك، حول مخارج الطرق السيارة بالمغرب للمستشارين المحترمين السادة: محمد عدال، إدريس مرون، إبراهيم أبوزيد، سعيد أرزيقي، عياد الطيبي، يونس العراقي، حميد كوسكوس، إدريس حسني، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد عدال

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

تعاني ساكنة المناطق المجاورة للطرق السيارة بالمغرب، العديد من المشاكل جراء غياب القناطر والمخارج المؤدية إلى القرى والمداشر المجاورة لهذه الطريق، مما أثر سلبا على هذه الساكنة التي أصبحت تجد نفسها محاصرة بهذه الطريق، خاصة ملاك الضيعات الذين من سوء حظهم قسمت الطريق ضيعاتهم إلى شطرين.

وقد طرحنا في أكثر من مناسبة هذا السؤال، إلا أن الوعود والتدابير التي تم تقديمها من طرف الحكومة لم تعالج المسألة بالشكل المطلوب.

لذا نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات الاستعجالية التي ستقوم بها الحكومة من أجل فك العزلة عن سكان هذه المناطق؟

ألم تفكر الحكومة على غرار باقي الدول الأوربية بخلق ممرات خاصة بأصحاب الضيعات المجاورة للطريق السيار؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال يتعلق بالممرات العلوية أو السفلية اللي كتربط ما بين ضفتي للطريق السيار اللي كتمكن باش تتربط الحركة أو تربط حركة المرور ما بين يعني ضفة وضفة أخرى التي تخترقها الطريق السيار.

بغيت نؤكد على أنه خلال الدراسات يتم على المستوى كل جماعة طرح وتقديم المشروع ودراسة إمكانية ربط يعني السكان من جهة إلى جهة أخرى سواء عن طريق ممر علوي – قنطرة – أو نفق صغير تحت القنطرة، تحت الطريق السيار يعني ممر سفلي، وهذه الدراسات اللي تأخذ بعين الاعتبار الطلبات ديال السكان كتنفذ خلال تنفيذ الأشغال.

ثانيا: خلال إنجاز الطريق السيار، كيتمكن باش يبان خلال الإنجاز على أنه أغفل ممر من الممرات، فتعطى التعليمات حتى يتم إنجاز هذه الممرات كذلك الإضافي، كيمكن تكون ممرات صالحة للسيارات وللعربات، أو تكون ممرات خاصة للراجلين.

ثم كذلك بعد تنفيذ يعني الطريق السيار، عندما تكون هناك ضرورة لتحسين الربط ما بين المنطقة أو منطقة أخرى، كذلك نتقدم ببناء قناطر إضافية جديدة، ويمكن لي أن أؤكد لكم على أنه فيما يخص بشبكة الطرق السيار، هناك ممر سواء علوي أو سفلي كل 1كلم على جل الشبكات الطرقية، أو على طول الشبكة الطرقية، مما يجعلها على أنه أطول مسافة لقطع الطريق السيار تحت الطريق أو فوق الطريق هي 500 متر اللي تيمكن لها تكون على طول الشبكات الطرقية، مما يؤمن يعني إمكانية التواصل ما بين جهة وجهة أخرى من الطريق السيار. بغيت كذلك نشير إلى أنه خلال ثلاث سنوات الأخيرة، فيما يخص بالممرات العلوية خاصة للراجلين تم إنجاز 12 ممرا إضافيا، كما قلت سابقا بعد إنجاز الأشغال، لتعزيز إمكانية التواصل ما بين يعني جهة وجهة أخرى، وهاذي ممرات خاصة للراجلين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد المستشار تفضل،

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير هذا مشروع كبير فرحان به الشعب المغربي وبغى يستفيد منه الجميع، فالسؤال ديالنا هو بغينا باش يستفيد الجميع من الطرق السيارة.

السؤال ديالنا جا، السيد الوزير، على غرار النتائج اللي حققتها بعض الدول المتقدمة، فإلى خدينا كمثل فرنسا، أرباب الضيعات، عندهم أبواب خاصة بانخراط مع شركات بطبيعة الحال الطرق السيارة، عندها أبواب خاصة وكتنخرط وكتستفد من استعمال الطريق السيار، فاحنا كتلقى فلاح مسكين الله يحسن العون تيجي... جا تصميم فالضيعة ديالو وقسمتها على اثنين فكيضطر أن باش يدوز تحت قنطرة ويمشي يزيد عليه كيلمترين و3 والكيلمترات، من قبل كاين يعني... احنا السؤال ديالنا بغينا السيد الوزير باش يستفد الجميع من الطرق السيارة، وبالمناسبة فهاذ الإحاطة ديال الفريق الاستقلالي اللي جاب فيه انحصار ديال الشاحنات بإقليم إفران وأزرو، هاذي جهة ... عدم تواجد لوحات إعلامية تحمل أرقام ودلائل تخدم المصلحة ديال المسافر.

النقطة الثانية تهم الطرق السيارة، اتبعنا السيد الوزير الحكومة السابقة جميع البرلمانيين ديال مكناس تافيلالت كيطالبوا بمحطات الأداء ما بين مكناس وفاس ولم تستجب السيد الوزير، بغينا نعرفو شنو هي علاش ما تبغتيش تجاوب.. قصيتي خمسة ديال المدن، تاوجطات، سبع عيون، بودربالة، لمهاية، جديدة، وعدد كبير من الدواوير، واللي تلف من مكناس حتى لفاس ضروري باش يمشي حتى لفاس، 57 كلم ما يمكنشي باش تدور، وإلى درتي ربما غتعرض لعواقب مخافة من قبل رجال الدرك.

النقطة الثالثة: أحنا كنشوفو كنلاحظو، أن الطرق السيارة بالمغرب مستفيدة منها فئة معينة هي شركات عالمية هي "طوطال" و"شال"، و"إفريقيا"، أحنا كنتظرو أنه باش يتدارو فنادق، فعبر الطرق السيارة باش يتدارو مطاعم، وإلى خذينا طنجة - مراكش أو الرباط — فاس، يالله 8 ديال المحطات ديال الوقود اللي كاينين.

(دقيقة من فضلك الله يخليك)، ثم باحات الاستراحة، واش مكتفكرش الحكومة أنها تدير باحات الاستراحة وتدير ملاهي الأطفال المسافرين، تدير مراحيض، والأثمنة السيد الوزير، الأثمنة راه غالية غالية بزاف، وكنتمنو أنكم راه متقدروش باش تطيحوا في الأثمنة، ولكن على الأقل تبقاو واحد المدة معينة فالأثمنة، ما تزيدوشي فالأثمنة لأن الظروف ديال الموظفين ولا الشعب المغربي ماشي في الطاقة ديالهم باش يتمشاوا باش يخلصوا هاذ القدر ديال...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل

شكرا السيد الرئيس.

الإرادة ديال الحكومة هي كذلك أن توسع أكثر ما يمكن الدائرة ديال المستفيدين من الطرق السيارة، الطرق السيارة هي يعني واحد الاستثمار اقتصادي اللي تيجعل على أنه المغرب كله كيستفد، لأنه كستفد هذاك الشخص بالعربة ديالو أو بالشاحنة ديالو اللي كيمر عن

الطريق السيار، ولكن كيستفد كذلك صاحب وحدة صناعية اللي كيحدث الوحدة الصناعية قرب قدام الطريق السيار، وكيستفد كذلك هذاك الشخص اللي كيشتغل لدى ذاك الوحدة الصناعية اللي كتكون موجودة بقرب الطريق السيار، يعني الطرق السيار كتبين الدور ديالها في تحريك العجلة ديال الاقتصاد، وفي تخفيض كذلك من تكلفة النقل بصفة عامة، وبطبيعة الحال لما تنعملوا الطريق السيار كيمكن تكون بعض الأضرار على من تنزع ملكيته إلى آخره، أو السكان المجاورين، كنعملوا بنيات تحتية خاصة باش نقلصوا من هاذ الضرر، ما أكدتم إليه هو أنه هناك كيلو على طول... على بعد كل كلم يعني هناك ممر علوي أو سفلي بالنسبة للسكان المجاورين.

أما فيما يخص نزع الملكية بطبيعة الحال، كذلك تتم أداء آخر درهم وتعويض أصحاب الأراضي التي تنزع ملكيتهم.

فيما يخص بالأسئلة الأخرى، بغيت فقط نشير على أنه يعني المحطات الأداء يعني مفهمتش في الحقيقة السؤال ديال السيد المستشار كيتطلب محطة الأداء حتى واحد مكيتطلب المحطة، ربما بدال فعين توحطات ماشي محطة الأداء ما بين مكناس وفاس، لأنه محطة الأداء غادي يجعل أنه غيكون توقف ديال أصحاب السيارات، وهذا عادة ما مستعمل في الطريق السيار كيطلبوا ما أمكن أنه يعني تضمن لهم السيولة ديال النقل ديالهم.

فيما يخص يعني البدالات، بدالات المعيار المعتمد على المستوى الدولي هو تقريبا بدال لكل 50، 60، 70 كلم، ماتيمكنش يكون بدال على هذا البعد كل 10 كلم مثلا، هذا اللي كيجعل بدال كيكلف تقريبا 50 حتى 60 مليون ديال درهم، هنا حارصين بطبيعة الحال على استعمال المال ديال الدولة.

بغيت نشير كذلك إلى أن المحطات وباحة الاستراحة تعطى عن طريق طلبات العروض إلى كتوصل إلى كتستفد منها "شال" أو "طوطال" أو "إفريقيا" معطية عن طريق طلب عروض دولي مفتوح، فبالتالي أي واحد تيمكن له يشارك. كاين دفتر التحملات، كاين شروط اللي هي مفتوحة، وبالتالي أي واحد اللي تيبي يشارك تيمكن له يشارك وتيقدم العرض ديالو باش كيجهز باحة ديال الاستراحة، كاين بطبيعة الحال المراحيض، كاين بطبيعة الحال أماكن خاصة بألعاب وملاعب الأطفال، كاين مطاعم، يعني هادشي كله موجود في الشبكة ديال الطرق السيارة في المغرب بطبيعة الحال تيخصنا نزيدو منه ونعززو منه ولكن راه موجود، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الرابع الموجه إلى السيد الوزير كذلك حول مشروع إنجاز قطار فائق السرعة، للمستشارين المحترمين السادة: سفيان القرطاوي، إبراهيم أبوزيد، سعيد أرزيقي، يونس العراقي، عبد الحميد البوجادي، إدريس مرون، إبراهيم فضلي، عياد الطيبي، محمد الكبوري، عبد المجيد الحنكاري، أولعيد الرداد، إدريس الحسني.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سفيان القرطاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين.

يدخل مشروع بناء خط حديدي للقطارات فائقة السرعة ضمن الأوراش الكبرى التي يراهن عليها لمواكبة التنمية الاقتصادية التي تشهدها بلادنا، وللاستجابة لطموحات القطاع السياحي وكذلك لتقديم منتوج تنافسي للمستهلك المغربي، وهذا المشروع الطموح الذي سيكلف إنجازه حوالي 2 ديال المليار يورو، وستقوم الشركة Alsthom الفرنسية بتنفيذ الشطر الأول بين طنجة والدار البيضاء وذلك في غضون سنة 2013.

هذا المشروع الضخم والطموح يتطلب منا أن نتساءل ونسائلكم السيد الوزير حول ما يلي: لماذا تم عقد الاتفاق مع شركة فرنسية؟ وهل تم فتح طلبات عروض دولية أمام جميع الدول؟ من تكون هذه الشركة وهل تم دمج شركات مغربية للاستفادة؟ وما هي حصتها من هذا المشروع الضخم؟ هل أنجزت دراسات اقتصادية واجتماعية تراعي الانعكاسات هذا المشروع على النسيج الاقتصادي الهش لبعض الجهات التي سيغطيها هذا المشروع؟ وما هي تقديراتكم حول سعر التذاكر لركوب TGV اعتبارا للقدرة الشرائية للمستهلك المغربي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يخص برنامج TGV برنامج قطار ذي السرعة الفائقة، هذه القطارات أو هاذ البرنامج يدخل في إطار يعني التوجه أو التصور ديال الأوراش الكبرى ديال البنيات التحتية الكبرى اللي كتجعل على أنه المغرب ولله الحمد عبر هذه الأوراش الكبرى، لا من الطرق السيارة، ولا من ميناء طنجة المتوسطي، لا من تهييء ضفتي أبي رقراق إلى غير ذلك، غادي يطلع تدريجيا ويترقى لواحد المستوى اللي هو المستوى ديال الطموحات ديال جلالة الملك وديال الشعب المغربي.

هاذ البرنامج ديال TGV بطبيعة الحال كانت له دراسات جدوى عميقة، انطلقنا في الدراسات ديالو في سنة 2001 نهاية سنة 2001 بداية سنة 2002، ومنذ ذلك الحين والمكتب الوطني للسكك الحديدية يدرس ويتعمق في دراسات عدة من أجل التأكد، هل هناك جدوى اقتصادية، تقنية، من بلورة وتنفيذ مثل هذه البرامج بالنسبة للمغرب؟ بالنسبة للتأثير ديالو على الاقتصاد، بالنسبة للملائمة ديالو مع القدرة الشرائية ديال المواطنين إلى غير ذلك.

إذن منذ سنة 2002 ونحن ندرس هذا البرنامج، وآخر دراسة مهمة هي المخطط المديري للسكك الحديدية ذي السرعة الفائقة اللي نهيناه سنة 2006 واللي بين، أولا جدوى ديال البرنامج بحيث أن المردودية ديال البرنامج هي 8.5% ما يبين بأن المزايا الاقتصادية ديال هاذ البرنامج تتعدى بكثير يعني التكلفة والاستثمار ديال هاذ البرنامج، إذن البرنامج عنده جدوى اقتصادية ويتلاءم مع المناخ الاقتصادي المغربي والقدرة الشرائية ديال المواطنين هذي النقطة الأولى.

النقطة ... نعطيكم فقط بعض الأرقام لتبيان هاذ العمل هذا:

اليوم في السكك الحديدية عندنا تقريبا 24 مليون مسافر في السنة حاليا، إلى استمرنا بدون هاذ القطار الفائق السرعة، في غاية 2030 غادي تبقى ترتفع حركة السير ولكن غتوصل تقريبا 53 مليون مسافر في السنة، إذن 24 إلى 53 مليون إلى غاية 2030، إلى عملنا TGV وعملنا هاذ البرنامج إلى غاية 2030 كذا و50 مليون مسافر في السنة، غيكون عندنا 125 مليون مسافر، إذن واحد القفزة مهمة جدا اللي غتجعل على أنه المواطنين غادي يستفدوا أكثر بكثير من القطار وهذا يدخل كذلك في منظور ديال المحافظة على البيئة، لأن النقل السككي يحافظ على البيئة أكثر من النقل الطرقي.

إذن فيما يخص... أعتذر السيد الرئيس، فيما يخص الجدوى الاقتصادية، تكلمت فيما يخص التعريفة كذلك في دراسة الجدوى، مازال ما حددنا التعريفة بطبيعة الحال لأنه البرنامج أحنا في بداية ولكن التعريفة يعني عملنا واحد التعريفة اللي هي تنطلق من التعريفة الحالية وتؤدى إضافة إلى هذه التعريفة سعر إضافي اللي غيبقى يجعل على أنه التوجه السياسي ديال الحكومة هو أنه التعريفة تبقى في متناول بطبيعة الحال القدرة الشرائية ديال المواطن المغربي.

أما فيما يخص الاختيار ديال فرنسا، بغيت نؤكد على أنه البرنامج فيه 1500 كلم فيه محور من طنجة لأكادير ومن الدار البيضاء إلى وجدة، هو أنه نتكلم... اللي تم التوقيع ديالو بالنسبة لشركة Alsthom هو المقطع اللي ما بين الدار البيضاء وطنجة إذن المقطع الأول، و التوقيع لا يهم إلا أو العمل التي ستقوم به الشركة الفرنسية أصلا اللي تكلم عليها السيد المستشار، لا يهم إلا يعني الاقتناء من طرف المغرب، يعني العربات والقطارات، لأن كل ما يهم البنيات التحتية لا ديال هاذ المقطع ديال الدار البيضاء - طنجة ولا المقاطع الأخرى ولا التجهيزات السككية الخاصة بالنقل السككي ذا الفائق السرعة، كلها ستعرض عن طريق مسطرة طلب العروض الدولية، وغادي يكون بطبيعة الحال لشركات الدولية الحق تشارك فيها بشراكة مع الشركات المغربية.

هناك العديد من الأمور التي يمكن أن نقول بالنسبة لهاذ البرنامج الطموح الذي فعلا سينطلق 2009 السنة المقبلة إن شاء الله لفتح أول خط للسنة 2013، أعتذر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذن الكلمة التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد سفيان القرطاوي:

تنشكروا السيد الوزير على هاذ التوضيحات ديالو اللي جابها لنا، كنا تنودوا ما كاينش الصحف وكاينة التلفزة اليوم، كاين جميع وسائل الإعلام، أحنا التوضيحات نعطيوها للرأي الوطني، تكون بلا ما نوصلوا حتى لهنا ونجيبوها سؤال. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن نمر إلى آخر سؤال موجه إلى... تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا، بغيت غير نشير إلى أنه نظمنا ندوة صحفية في أوطيل من الفنادق في مدينة الدار البيضاء، في قبل شهرين وكانت ندوة صحافية مغطاة من طرف وسائل الإعلام، ولكن كذلك النقاش على المستوى البرلمان، لا على مجلس النواب، ولا مجلس المستشارين، هي مناسبة مهمة وسانحة لتبيان أهمية هاذ البرنامج اللي تيعطينا طموح جديد بالنسبة للبلاد ديالنا، والمغرب إن شاء الله غادي يكون أول دولة إفريقية، وأول دولة عربية، أول دولة من جنوب البحر الأبيض المتوسط، اللي غادي تتوصل إن شاء الله لهاذ المستوى هذا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى آخر سؤال موجه إلى السيد الوزير، حول الطريق المحورية لمدينة الدار البيضاء الكبرى، للمستشارين المحترمين السادة: سفيان القرطاوي، مصطفى الرداد، بيتة بوسلهام، حسن أوتغليست، لحسن عباد، الهاشمي السموني، محمد بن مسعود، محمد الكبوري، إدريس الحسني، الكلمة لأحد السادة المستشارين فليتفضل.

المستشار السيد سفيان القرطاوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

لقد تم إحداث الطريق المحوري بمدينة الدار البيضاء، والتي تقدم خدمات للمستعملين العابرين إلى جهات خارج الدار البيضاء، في الوقت الذي لا تستفيد منها ساكنة الدار البيضاء من الخدمات التي تقدمها هذه الطريق المحورية، خصوصا وأن الطريق القديمة التي لم تعد مصنفة كطريق سيار مادام السير فيها لا يتعدى سرعة 80 كلم في الساعة، إذ لا تعمل هذه الأخيرة على تخفيف الاكتظاظ الذي تعرفها، تعرفه خاصة في الأوقات المزدحمة، مما ينتج عنه عدة حوادث سير، وعدة اختناقات تسبب في ضياع مصالح المواطنين.

لذا نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي تقوم بها الحكومة من أجل حل معضلة الاكتظاظ في السير التي تعبر الطريق القديمة؟ ألم يحن الوقت للتفكير في إلغاء واجبات الأداء بالطريق المحوري للدار البيضاء كحل أمثل لتخفيف الضغط على الطريق القديمة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

الطريق المحوري لمدينة الدار البيضاء هو له هدفين، في الحقيقة له الهدف الأول لمعالجة الرواج ديال التنقلات اللي كتربط ما بين الطرق السيارة، الطريق السيار اللي كيمشي من الدار البيضاء للرباط وطنجة، والطريق السيار اللي كيمشي لمراكش، والطريق السيار اللي كيمشي للجديدة.

إذن المهمة الأولى ديال هاذ الطريق هي ربط شبكة ديال الطريق السيار مع بعضيتها، حتى لا يمر يعني مستعملي الطريق السيار عبر مدينة الدار البيضاء، هادى الأولى.

النقطة الثانية أو للمزايا الثانية هي مساعدة أو مساهمة في تنظيم التنقلات داخل يعني الدار البيضاء الكبرى، ويعني تخفيض نسبي من الاكتظاظ اللي كاين على الطريق الحالية أو الطريق القديمة أو الطريق السير القديمة التي لم تعد كما جاء في سؤال السيد المستشار، التي لم تعد طريق سيار.

بالنسبة ليعني لسيولات النقل داخل مدينة الدار البيضاء، هذا موضوع أساسا لاختصاص مجلس مدينة الدار البيضاء اللي هيئ لأني أتابع معهم هذه المشاريع، هيئ مخطط خاص بالتنقلات ل P.D.U بمدينة الدار البيضاء، ويهيئ وله تصور في يعني رفع من المستوى البنيات التحتية داخل مدينة الدار البيضاء، وكذلك شبكة ديال النقل داخل مدينة الدار البيضاء.

هناك بعض الإجراءات اللي قمنا بها في إطار شراكة ما بين مجلس مدينة الدار البيضاء ومجلس جهة الدار البيضاء ووزارة التجهيز والنقل، من أجل ربط ما بين هاتين الإشكاليتين، إشكالية اللي هي خارج المدن، والإشكالية اللي هي النقل داخل المدن، ووقعنا اتفاقية مهمة،

التكلفة ديالها بلغت مليار و 226 مليون ديال الدرهم لتأهيل ورفع من المستوى مداخيل مدينة الدار البيضاء و ربط ما بين الشبكة الداخلية لمدينة الدار البيضاء والشبكة الخارجية، وكنذكر بأنه وزارة التجهيز والنقل رصدت مبلغا هائل لهاذ العملية اللي هو 330 مليون ديال الدرهم، داخل هذه العملية هناك بعض العمليات اللي غادي تسهل الربط ما بين الحركة ديال النقل داخل مدينة الدار البيضاء وهاذ الطريق، مثلا شارع "تدارت" الامتداد ديالو، غيكون فيه بدال إضافي اللي غادي يمكن من الساكنة اللي كتجي يعني من شارع "تدارت" أنها تمشي مباشرة للطريق السيار الجديد.

ولكن بالنسبة للأداء اللي جاء في سؤال السيد المستشار، عملنا سيناريوهات ودراسات عملية اللي كتبين على أنه ولو يعني حذفنا الأداء في هداك الطريق السيار، الاكتظاظ اللي كاين في الطريق الحالي سيبقى وسيطول، لأنه حتى لما فتحنا الطريق السيار يعني المجاور لمدينة الدار البيضاء، فتحناه خليناه واحد المدة لا باس بها دون أداء وكان الاكتظاظ مازال موجودا في الطريق الداخلي.

إذن كيبقى أنه حذف هداك الاكتظاظ في الطريق الداخلي أو التقليص منه، سيكون نتيجة إعادة النظر في تنظيم النقل بطريقة شمولية بمدينة الدار البيضاء في إطار مخطط التنقلات بمدينة الدار البيضاء، وهذا من الاختصاص ديال مجلس مدينة الدار البيضاء، ونحن كوزارة دائما باتصال بهذا المجلس وبمجلس جهة الدار البيضاء، وكذلك لتسهيل كل ما تقوم به هذه الهيئات شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لا تعقيب... شكرا السيد المستشار.

إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والذي سينوب عنه السيد وزير تحديث القطاعات العامة، سؤال حول دور الضيافة الغير المرخصة والمنافسة اللامتكافئة للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، أحمد حاجي، محمد عبو، محمد المفيد، إبراهيم الحب، بنونة لوريدي، عمر أحمد السرغيني، لحبيب النواس، مولاي امحند المسعودي، علال عزيوني، عبد الله الغوتي، لحسن العواني، خيري بلخير، حميد العكرود، عبد الرحيم عماتي، لحسن بيجديكن، الحسين أشنكلي، تفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد أحمد حاجي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس المحترم،

سيدي الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

تتوفر مجموعة من المدن المغربية حسب الإحصائيات على عدد كبير من دور الضيافة أو ما يسمى بالرياضات، تستقبل السياح من كل البلدان، غير أن هناك رياضات تتوفر على ترخيص طبقا لمواصفات ومعايير التصنيف التي تشترطها وزارة السياحة في دفاتر التحملات، في حين هناك رياضات لا تتوفر فيها المواصفات وغير مرخصة، مما يطرح مشكل المنافسة الغير المتكافئة، والعدالة الجبائية بين من يؤدي واجبات الضرائب للدولة وبين من يعمل في قطاع الغير المهيكل ويجني الأرباح دون أداء واجباته الضريبية.

هذا بالإضافة على ما يمكن أن يترتب عن هذه الوضعية من مشاكل تعود سلبا على قطاع السياحة، وتحد من كثير من الأحيان في تطويره وتحسين أدائه.

لذا، سيدي الوزير المحترم، نسائلكم عن الإجراءات التي تنوون اتخاذها في هذا المجال؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد محمد عبو الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، مكلف بتحديث القطاعات العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد المستشار المحترم

السادة المستشارون المحترمون،

يسرني أن أنوب بالإجابة عن زميلي وزير السياحة والصناعة التقليدية الذي يعتذر عن عدم حضوره نظرا لالتزامات حكومية طارئة، كما أشكر السادة المستشارين عن فريق التجمع الوطني للأحرار، على اهتمامهم بهذا الموضوع المتعلق بدور الضيافة غير المرخصة والمنافسة اللامتكافئة.

ففي إطار تنويع العرض الإيوائي للقطاع السياحي وتماشيا مع الإقبال المتزايد على طلب أنواع جديدة في المؤسسات الإيوائية مثل دور الضيافة، فقد عملت الحكومة على إدخال هذا النوع من

المؤسسات السياحية في القانون بمثابة النظام الأساسي للمؤسسات السياحية، والذي جاء ليحدد الوضعية القانونية للمؤسسات السياحية، وليضبط المسؤوليات على مستوى إدارتها، ويشدد على تصنيفها، ويرتب عقوبات جراء خرق مقتضى من المقتضيات المؤطرة لتلك المؤسسات.

وبالتالي أصبحت هذه الدور خاضعة لمراقبة السلطة المعنية على غرار المؤسسات السياحية الأخرى، وقد تم تصنيف عدد كبير من هذه الدور عبر مختلف أرجاء المملكة والتي يبلغ عددها الإجمالي حاليا 628 دار للضيافة، بطاقة استيعابية تقدر ب 9327 سرير.

وحول تساؤلكم السيد المستشار المحترم المتعلق بالإجراءات التي سيتم اتخاذها بالنسبة لدور الضيافة التي لم يتم تصنيفها، لا بد أن أشير بأن المصالح المختصة وجهت في هذا السياق دورية إلى المندوبيات الجهوية والإقليمية لإحصاء عدد هذه الدور، وتقديم معطيات حول أسباب عدم تصنيفها، الشيء الذي جعل الإدارة تعيد النظر في بعض المعايير، مراعية في ذلك خصوصية هذه الدور، ونخص منها بالذكر:

– الرفع من عدد أصناف دور الضيافة من 2 إلى 4؛

– تخفيض الحد الأدنى للغرف إلى ثلاثة عوض خمسة؛

– إعادة النظر في بعض الضوابط الخاصة بالاستقبال، ومميزات الغرف؛

– إدخال مواد جديدة تخص التكوين المستمر لأصحاب هذه الدور أو المسؤولين عنها؛

– وأخيرا إعادة النظر في بعض المواصفات الخاصة بالتشغيل.

وتجدر الإشارة أن هذا العمل تم بتـ ـون مع السلطات المحلية وبعض مندوبيات الوزارة، وكذا أرباب هذه المؤسسات، على أن التعديلات في المرسوم والقرار الوزاريين، هما في المرحلة النهائية من المصادقة، فبموجب هذه التعديلات سيمكن عدد كبير من دور الضيافة التي كانت لا تستوفي شروط التصنيف من تسوية وضعيتها الإدارية، وموازاة مع هذه التعديلات التي تنوي الحكومة إدخالها، ستعمل الوزارة بتعاون مع السلطات المحلية على تكثيف عمليات المراقبة لهذه المؤسسات الإيوائية، والتي تتمركز على الخصوص بفاس والصويرة ومراكش، وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المؤسسات غير المستوفية للشروط القانونية والتنظيمية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب؟ تفضل،

المستشار السيد أحمد حاجي:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارين المحترمين،

ماشي تعقيب وإنما لا بد أن أتوجه بالشكر الجزيل للسيد الوزير على جوابه المقنع، لكن أريد أن أضيف بعض الملاحظات.

فيما يخص، السيد الوزير المحترم، أن هذا القطاع الجديد في السياحة هاذ ديور الضيافة يعني المنازل القديمة الكبرى اللي أصبحت اليوم عليها إقبال كبير من طرف الأجانب، وكذلك من طرف المستثمرين المغاربة.

أولا بغينا هاذ الظاهرة هاذي أحنا ماشي ضد هاذ المنازل القديمة اللي مسمية الرياضات أمّا بغينا هاذ الظاهرة تشجع فعلا، ولكن السيد الوزير بغينا نثيرو الانتباه للحكومة وهي راه تتعرف هادشي، أن عدد من الأجانب تيشري، تيقتني رياض من الرياضات، تيصلحوا وتيسدوا وتيمشي للخارج يا إما على حسب البلدان ديال أوربا وأمريكا وتيبيع السكن فداك البلاد للسياح الآخرين بدون... كأنه سلف له ديك الدار ولا إلى آخره هو تيتخلص منه، يعني كاين واحد العدد فجميع المدن ديالنا اللي فيها هاذ النوع من السياحة، اللي خاص المراقبة:

أولا من الناحية المالية باش ما هاذ الظاهرة هذي باش كيشري هاذ الرياض ويمشي كيبيعوا فالخارج فبلاد وتيبيعوا متيخلصش لا ضرائب ولا الإجراءات كلها اللي هي جبائية اللي كتتعلق بها هاذ الديور، كذلك من الناحية الأمنية، وكذلك من الناحية الأخلاقية، وكذلك فيما يخص من الناحية الاجتماعية، وكذلك فيما يخص هاذ الجانب ديال هاذ الديور كذلك داخلين في السياحة.

السيد الوزير، أن غرف التجارة والصناعة والخدمات راه يعني ممثلين داخل هاذ الغرف، وتنشوفوا أن وزارة السياحة كانت غيبت الغرف المهنية في الاستشارة ديالهم، أو مواكبة هاذ المشاريع كلها، لذلك نطالب يعني إدخال الغرف اللي هي مؤسسة دستورية، كذلك متنقصوش من المجهودات اللي كتقوم بها هاذيك المراكز الجهوية للسياحة، يعني الفضل كلها تيرجع لها، بذلت وكتبذل جميع المجهودات لإصلاح يعني السياحة بصفة عامة.

ولذلك كنتمناو كذلك أن الغرف المهنية كذلك سواء كانت الغرف التجارية والصناعة والخدمات أو كذلك الغرف ديال الصناعة

التقليدية، أنها كذلك خصها... يعني واخا هي راه في المجالس الإدارية ديال هاذ المراكز الجهوية للسياحة ولكن لابد أن تكون كلمتها داخل هاذ القطاع، وخصوصا وأن كيفما قلتم فالناحية ديال التصنيف أن داخل هاذ الغرف المهنية فيها الناس المستثمرين في السياحة في جميع الميادين، وشكرا السيد الرئيس واعتذر السيد الوزير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الرد على التعقيب السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

فقط أعد السيد المستشار المحترم أن الملاحظات والاقتراحات المتعلقة بهذا الموضوع، سأعمل على إيصالها إلى زميلي وزير السياحة والصناعة التقليدية من أجل دراستها وتنفيذ ما يمكن تنفيذه، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الموالي الموجه كذلك إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية، حول جباية الإنعاش السياحي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد العربي القباج، مصطفى القاسمي، محمد تيتنى العلوي، عبد العزيز العزابي، خديجة الزومي، ناجي الفخاري، محمد بن الزايدية، مصطفى ميارة، عمر حداد، أحمد بابا، بنجيد الأمين، محمد فوزي بنعلال، بنعيسى بن زروال، سعد بن زروال، عبد الكبير برقية، تفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي وإخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

إن السياحة تعتبر من أولويات الاقتصاد الوطني، وتعد من أول مصادر العملة الصعبة، وبهذا الخصوص إن الدعاية والإنعاش السياحيين لهما الدور الأول لجلب السياح من الدول المصدرة، سمتها خاصة سمتها جباية الإنعاش السياحي، Taxe de la Promotion Touristique (T.P.T) وهذه الجباية يستخلصها الفنادق ودور الضيافة من السياح وزوار الوافدين على مؤسساتهم، وتدفع هذه الجباية إلى حساب الصندوق المكتب الوطني للسياحة على رأس كل ثلاثة أشهر، وقد فوجئ المهنيون السياحيون، بإجبارهم على دفع ضريبة على القيمة المضافة على جباية الإنعاش السياحي T.P.T، فهذا يعد ضريبة على ضريبة أخرى، وهذا لا يمكن قانونيا ولا حتى منطقيا خاصة أن العمولة المستخلصة من السياح ليس محصول عن معاملة les chiffres d'affaires

ولهذا نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير التي ستتخذها الحكومة لمراجعة هذا الحيف، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة،

أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى السيدة والسادة المستشارين المحترمين عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، على اهتمامهم المتزايد بهذا الموضوع الهام المتعلق بجباية الإنعاش السياحي.

فكما تعلمون، السيد المستشار المحترم، تؤدى ضريبة الإنعاش السياحي من طرف زبناء المؤسسات الإيوائية المصنفة، وإن الهدف الأساسي من وضع هذه الجباية هو الرفع من الميزانية المخصصة للإنعاش السياحي.

ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن ضريبة الإنعاش السياحي كانت معفية من الضريبة على القيمة المضافة، ولقد شجعت وزارة السياحة هذا التوجه متوخية في ذلك التخفيف من العبء الضريبي على القطاع بصفة عامة، إلا أن قانون المالية برسم السنة المالية 2007، عمل على إدراج هذا الإجراء الضريبي وبالتالي أصبحت جباية الإنعاش السياحي خاضعة للضريبة على القيمة المضافة.

ولا بد من التأكيد هنا أن وزارة السياحة من موقعها لا يمكن لها إلا أن تشجع التوجه الرامي إلى تخفيف العبء الضريبي على القطاع، لكن نعتبر أن هذا الإجراء لا يمثل رهانا ماليا كبيرا، بحيث لا يتعدى تأثيره

على ثمن التسويق 0.1% وهي نسبة ضئيلة جدا، علما أن هاته الضريبة يؤديها زبناء المؤسسات الفندقية، وتحصلها هاته المؤسسات لصالح الدولة.

وأود أن أذكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أن لهذا الإجراء سند قانوني يرتكز على مبادئ العدالة الجبائية، ولقد تمت مناقشة هذا الموضوع في إطار اللجنة الإستراتيجية للسياحة التي ترأسها السيد الوزير الأول في شهر يوليوز من السنة الماضية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار تفضل.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

شخصيا لم اقتنع برد السيد الوزير لكون رد الوزير متنافي تماما مع الرغبة الحكومية في رفع عدد السياح الوافدين إلى المغرب.

بطبيعة الحال هذه الجباية السبب اللي كان سببها هما هاذ المؤسسات الفندقية، حيث في سنة 1970 اقترحوا باش تكون واحد الجباية من أجل تشجيع الدعاية والترويج، فهذا هو بطبيعة الحال الهدف اللي جاءت منه هاذ الجباية.

بطبيعة الحال كما قال السيد الوزير، هاذ الجباية كيخلصها السائح، لكن المؤسسات الفندقية لا تشتغل بعملية ومعندهاش اشتغال، بطبيعة الحال كتخطط لهاذي عشر سنوات أو لخمس سنوات، بحيث كانت دارت عقد مع وكالات الأسفار وخصوصا الدولية، على أساس واحد القدر المالي اللي غادي يخلصه السائح الآن أحنا كنطالبوا باش السواح نوفروا ليهم الإمكانيات، ونسهلوا ليهم باش إيجيوا للمغرب، الآن كنشوفو الحكومة كتفرض واحد الضريبة على ضريبة اللي بطبيعة الحال كتجي مفاجئة، لأنه جميع وكالات الأسفار ولا حتى الفنادق، خصوصا أن الفنادق ما هما إلا واحد صلة وصل، تيقبطوا هاذ الجباية من عند السائح وتيعطيوها بعد ما تتفرض عليهم واحد TVA.

يعني منطقيا السيد الوزير كيقولك أنه كاين قوانين اللي تفرضت، بطبيعة الحال ما أعتقد وحتى المنطق متيقبلهاش، وخصوصا الآن الحكومة غادية في السياسة ديال 10 مليون سائح فمن دابا 2010 إيوا هاذ 2008 حنا درنا هاذ الجباية، 2009 ربما تجي عاود شي حاجة أخرى، 2010 وبعد ذلك أننا كنسيئوا للقطاع السياحي اللي بطبيعة الحال كنترجاو منه الخير باش يدخل لنا واحد العملة الصعبة.

فأعتقد أنه راه ضروري الحكومة تراجع هاذ الجباية، لأنه راه غير منطقية ومغتساعدناش من أجل بطبيعة الحال الترويج للمنتوج السياحي ديال المغرب.

فنتمناو أن الحكومة تفهم، نتمناو أن الحكومة تراجع القرار ديالها، وإلا سوف تؤدي إلى ما لا بطبيعة الحال الأشياء اللي بطبيعة الحال اللي حنا ما شي راغبين فيها، بطبيعة الحال غتسيء للسياحة، الأشياء اللي بطبيعة الحال اللي غتنفر السواح من المغرب، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، التعقيب السيد الوزير، الرد على التعقيب تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

في الحقيقة ماشي تعقيب، أنا أتفهم التعقيب اللي تقدم به السيد المستشار المحترم، غير بغيت نؤكد له أن هاذ الإجراء له سند قانوني، إذن أجيب بالفعل أجيب نيابة عن زميلي وزير السياحة والصناعة التقليدية، ولكن ما قلته وهو باسم الحكومة، ولهذا ورغم هادشي كله سأعمل كذلك على إيصال كل الملاحظات اللي تقدمتم بها إلى زميلي وزير السياحة، اللي من أجل الدراسة وإخذاء شي موقف آخر وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا السيد الوزير على مشاركتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع الصحة وعددها ثلاثة.

إذن السؤال الأول الموجه إلى السيدة وزير الصحة، حول التغطية الصحية لذوي الدخل المحدود، للمستشارين المحترمين السادة: نور الدين بركاع، عبد المجيد المهاشي، إدريس الراضي، عبد الحميد أبرشان، أحمد الجغيري، نبيه الحسن، علي أساكني، إبراهيم بنديدي، أحمد بومكوك، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

لقد سجل نظام التغطية الصحية اختلالات وتعثرات في شقيه الموجه لمشغلي القطاع الخاص وكذا موظف القطاع العام، رغم أن هاذ النظام مرت عليه أكثر من سنة، وقد قيل أن هاذ النظام سيدخل حيز التنفيذ منذ يناير 2007، مع العلم أنه لا يوجد في مشروع قانون المالية 2008 أي أثر لذلك، ولازال عموم الناس والمواطنين ينتظرون.

فنحن كذلك، السيدة الوزيرة، على هذا الأساس نتساءل معكم: هل من تدابير مرتقبة في هذا الصدد؟ وما هي الأجندة الزمنية المحددة لتطبيق هذا القانون؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة تفضلو.

السيدة ياسمينة بادو وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

في البداية فيما يتعلق بالتأمين الإجباري عن المرض المعروف ب AMOأريد أن أذكر للسادة المستشارين والسيدة المستشارة أنه سواء بالنسبة لموظفي القطاع العام ولا كذلك بالنسبة لموظفي القطاع الخاص، تجدر الإشارة أن هذا النظام قد دخل حيز التطبيق بمقتضى النصوص القانونية المطبقة للقانون 65.00 وكذلك الاتفاقيات الوطنية المبرمة بين كل من الهيآت المكلفة بالتدبير من جهة والأطباء والمؤسسات العلاجية التابعة للقطاع الخاص والمؤسسات الاستشفائية العمومية وكذلك المراكز الاستشفائية الجامعية من جهة أخرى.

وإلى غاية 2006/12/31 بلغ عدد المؤمنين بواسطة هذا النظام 10 ملايين مستفيد أي ما يمثل 34% من ساكنة المغرب في الوقت الذي لم تتجاوز هذه النسبة قبل دخول هذا النظام حيز التطبيق 16%.

أما بخصوص نظام المساعدة الطبية، فيجب التأكيد على التزام الحكومة بالعمل على أجرأته، والحكومة منكبه الآن على وضع اللمسات الأخيرة للترتيبات والآليات اللازمة لبدء العمل بالتجربة النموذجية بجهة تادلة-أزيلال في الشهور المقبلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هل هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيدة الوزيرة على ردكم.

أظن أن الإحاطة والجواب على هذا السؤال ما يمكنش لينا نحيطو به من خلال سؤال جواب، وأظن أن الوقت مناسب، إما لعقد جلسة خاصة لتدارس هاذ الموضوع الهام جدا، إما داخل اللجنة المختصة، وإما في جلسة عامة لإطلاع على البرلمانيين ومن خلالهم الرأي العام على هذا الموضوع الاجتماعي الهام ومدى اتصاله ومدى علاقته مع المواطن، لا فيما يخص L'AMO، التأمين الإجباري على المرض، اللي تم الإعمال ديالو كما قلتم السيد الوزيرة أكثر من سنة، والآن أنا أظن أن هاذ الجلسة غتكون جلسة لتقييم الحصيلة، والوقوف عند مكامن القوة والضعف لهذا النظام، خاصة كما قال زميلي هناك عدة ثغرات لا فيما يخص السلة ديال العلاجات ولا فيما يخص الآجال ديال التسديد ولا فيما يخص كذلك اللائحة ديال الأمراض واللائحة طويلة في الثغرات، وكذلك الإعمال بهاذ النظام الجديد اللي هو المهم هو le RAMED اللي هو موجه للمواطن الضعيف، والضعف مستويات.

أظن أن جلسة لتدارس هاذ الموضوع ستكون مهمة خاصة أن الموضوع له علاقة بالبنية التحتية للمستشفيات، لأنه من خلال القانون اللي أشرتم له 65.00 على أن المستشفيات العمومية هي اللي غدبر، وهي اللي غتقوم بإعطاء العلاجات لذوي الدخل المحدود، إذن عنده علاقة بالبنيات التحتية وبالمستوى ديال هاذ... والتدبير ديال المستشفيات العمومية، وعنده كذلك علاقة بمن يدفع هل المريض؟ أم الجماعات المحلية؟ أم جهة أخرى؟ وكنعرفوا المستوى المالي ديال الجماعات المحلية.

أنا أظن الموضوع يحتاج إلى أكثر من سؤال ربما في جلسة خاصة، لا من خلال ربما اللجنة المختصة، أو في جلسة عامة من خلال سؤال محوري لإطلاع المواطنين على فحوى وعلى كذلك المراحل اللي قطعتوها، كما قلتم لإعمال النظام الموجه لذوي الدخل المحدود، وشكرا السيدة الوزيرة .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

أريد فقط أن أؤكد للسادة المستشارين على استعدادي الكامل، أننا ننتقلوا في جلسة نخصصها إلى هاذ نظام المساعدة الطبية اللي كما جاء على لسانكم نظام مهم جدا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن نمر على السؤال الثاني لقطاع الصحة كذلك حول إحداث مستشفى جامعي بجهة طنجة للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، دحمان الدرهم، عمر مورو، زبيدة بوعياد، محمد العلمي، محمد الهبطي، احمد العاطفي، حسن أكليم، عبد الرحمن أوشن، حسن قاسمي، محمد النقاد، محمد اتحيفة، السؤال لأحد السادة المستشارين تفضل.

المستشار السيد دحمان الدرهم:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدتين المستشارتين،

السادة المستشارين،

تلعب المراكز الاستشفائية الجامعية دورا مركزيا في إطار تفعيل مقتضيات مدونة التغطية الصحية الأساسية التي تعد مقدمة أساسية لسن مشروع للتغطية الاجتماعية ببلادنا، ورغم المجهود الذي بذل والذي سيبذل في اتجاه تأهيل بنياتنا الاستشفائية عموما، وفي تأهيل المراكز الاستشفائية بوجه خاص، فإن هناك خصاص كبير على مستوى الخريطة الصحية في بلادنا على مستوى المراكز الاستشفائية الجامعية.

وأعطي مثلا على هذا الخصاص الصارخ، انعدام مركز استشفائي جامعي في جهة طنجة التي تدركون أهميتها سواء من حيث عدد السكان، أو من حيث موقعها الاستراتيجي، ومن حيث ضخامة المشاريع الصناعية والتجارية والسكنية المفتوحة بها، والتي ستجعلها منطقة جذب كبرى بالتزايد الديموغرافي والاستثمار الوطني والأجنبي.

فهل تنوون السيدة الوزيرة تدارك هذا الخصاص عبر الإسراع بإحداث مستشفى جامعي بهاته المنطقة؟ وما هي الخطوات التي باشرتموها في هذا الصدد؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

في إطار البرنامج الحكومي الرامي على تكوين 3300 طبيب في أفق سنة 2020، فإن وزارة الصحة تضع مسألة النهوض بالمراكز الاستشفائية الجامعية من ضمن أولوياتها، نظرا للمكانة التي تحتلها في مجال التكوين والبحث العلمي، وفي هذا الصدد فإن التفكير في وزارة الصحة منكب الآن على إحداث مركزين إستشفائيين جامعيين على الأقل بكل من مدينة طنجة ومدينة أكادير، إذن مدينة طنجة يعني غادي إن شاء الله توفر على المركز الاستشفائي الجامعي.

وعليه فإننا سنشرع قريبا في الإجراءات الأولية لمناقشة هذا المشروع مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي، لأنه كما تعلمون خلق فئة من هذه المستشفيات متعلق بإحداث كلية الطب والصيدلة.

أما فيما يخص الجانب المتعلق بعرض العلاجات بجهة طنجة – تطوان فهذا يدخل في إطار العمل المتواصل للوزارة من أجل توفير خدمات علاجية وصحية كافية وذات جودة.

وللإخبار فإن عمالة طنجة وحدها تتوفر على ستة مستشفيات تضم 687 سرير و178 طبيب ومن ضمنهم 82 مختص و566 من الأطر الشبه الطبية، وسنسعى في غضون هذه السنة إن شاء الله على تعزيز هذه الجهة بالموارد البشرية الكافية في طبيعة الحال حدود الإمكانيات المتاحة للوزارة من خلال المناصب المالية المتاحة لنا هذه السنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هل هناك تعقيب؟ تفضل السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أختي إخواني المستشارين،

أشكركم بداية على هاته الأجوبة فيما يخص استراتيجيات سواء فيما يخص عدد الأطباء الذين تنوون تكوينهم، وكذلك فيما يخص اختياراتنا الجهوية في التكوين الطبي.

لكن السيدة الوزيرة وأنتم تعلمون الصعوبات اللي كيمر منها سواء المراكز الاستشفائية الجامعية فاس، مراكش، وجدة، التي لم تنطلق بعد رغم أنه الميزانية كانت محددة بالنسبة لوجدة مثلا منذ 2006 ثم 2007، ولازالت لم تنطلق كلية الطب في وجدة مع المستشفى الجامعي، وبالتالي خلق كليات ومراكز إستشفائية جامعة في مناطق أخرى، ونحن مع الاختيارات الجهوية من أجل سياسة القرب للتكوين وفي نفس الوقت لولوج كل المواطنين للعلاج.

لكن السيدة الوزيرة الغلاف المالي اللي خصو يكون محددا سواء لأكادير كمشروع أو لطنجة أو نحن الآن بصدد طنجة يجب أن يكون التركيبة المالية يجب أن تكون محددة منذ البداية باش ما يوقعلناش المشاكل اللي وقعوا لفاس واللي وقعوا الآن في كذلك في مراكش.

وبالتالي السيدة الوزيرة من أجل الوصول إلى استراتيجيات تكوين 3300 طبيب في أفق 2020 بالوتيرة اللي اختاريتوها عبر برنامجكم، فالجانب التمويلي لمثل هاذ المشاريع، يجب الأخذ بعين الاعتبار من أجل الوصول إلى الأهداف التي تسطر مستقبلا، وإلا سوف نضيع الوقت عاوتني بحال اللي وقع لنا في فاس ومراكش وفي وجدة، وذلك بخلق أولا مناصب مالية للأساتذة المساعدين في الطب، لأنه إشكالية التأطير من أجل تكوين الأطباء لازالت مطروحة، وكنتمناو بتنسيقكم مع وزارة التعليم العالي من أجل تهييئ أساتذة في الطب لسد هاذ الفراغ فيما يخص التكوين في أفق تحقيق استراتيجية تكوين 3300 ولازال الوقت لأنه الإصلاح الطبي، إصلاح التكوين الطبي لازال لم يرى النور رغم أنه قلنا بأنه غادي ينطلق في شتنبر 2008.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

إذن نمر إلى السؤال الأخير الموجه إلى السيدة الوزيرة حول الخصاص الحاصل في عدد الممرضين والأطباء، للمستشارين المحترمين السادة: أولعيد الرداد، حسن أوتغلياست، عبد المجيد الحنكاري، محمد الكبوري، عمر أدخيل، إبراهيم أهل حماد، محمد عدال، عمار عبد الفتاح، أحمد السنتيني، بوطاهر البوطاهري، محمد الدواحي، إدريس حسني، البكاي بورجل، تفضل السيد المستشار لكم الكلمة.

المستشار السيد حسن أوتغلياست

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

السيدة الوزيرة،

سؤالنا، السيدة الوزيرة، يأتي كالتالي:

يعاني قطاع الصحة بالمغرب من مشاكل لعل أبرزها قلة الممرضين والأطباء والأطر بصفة عامة، حيث يوجد طبيب واحد لما يفوق 15000 ديال الساكنة، هذا واحد الإحصاء يمكن لي أخطيت... ولكن تكال هكذا، وهو معدل من أضعف المعدلات على الصعيد الدولي، كما أن توزيع الأطباء على الأقاليم يعرف هو الآخر انعدام التوازن خاصة بين المدن الكبرى والمدن الصغرى من جهة، وبين المدن والبوادي من جهة أخرى، حيث تتمركز أغلب الأطر الطبية بالمدن الكبرى كالدار البيضاء والرباط وغيرها الله يزيدها، ولكن بغينا يوصلنا حتى أحنا حقنا من الناس ديال البوادي كيوصلهم حقهم من هاذ الأطر هاذي ديال العلاج، لأنه هاذ الأيام مشينا في الثلج وصلنا عند ناس معزولين فآيت عدي في كوسر فين بنينا ذاك السبيطار... هذاك مثلا خصنا باش نوصلو لعند هاذ الناس ونوصلو ليهم الأمور ديالهم حتى هما كمغاربة، في حين تعرف بعض المستشفيات الإقليمية خصاصا كبيرا في الأطر الطبية، وأخص بالذكر مستشفى إقليم أزيلال وبني ملال ولما سيدي قاسم كنمشيو الغرب حتى هو شوية نسولو فيه.

إن انعدام الإخراج الخريطة الصحية إلى الوجود في القريب العاجل، وأيضا التعامل بحزم مع عملية الانتقالات ديال الأطر الصحية كلها عوامل ستزيد من تعقيد الوضع الصحي ببلادنا.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة:

- متى ستقوم الوزارة بإخراج الخريطة الصحية إلى حيز الوجود؟

- ما هي الإجراءات التي ستقوم بها الوزارة من أجل إمداد العديد من المستشفيات الإقليمية بالأطباء خاصة المتخصصين؟ الناس ديال التخصص راه ما كاينين، عندنا عمالة كلها ما فيها واحد، ولهذا نعول عليكم السيدة الوزيرة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدتين المستشارتين،

السادة المستشارين،

في البداية لا بد أن أؤكد لكم السيد المستشار المحترم، على أن المؤشر الوطني للأطباء هو طبيب واحد لكل 1600 نسمة وليس طبيب واحد لكل 15000 نسمة، هذا الرقم حتى هو ضئيل ديال 1600 ولكن ماشي 15000 فقط 1600، وعلى الرغم من ذلك فهناك، أنا منفقة معاكم اختلال كبير تعرفه المنظومة الصحية ببلادنا خاصة على مستوى توزيع الموارد البشرية من أطباء وكذلك من أطر شبه الطبية التي تعرف على الخصوص تمركزا في المحاور التي لها جاذبية اقتصادية، ولمعالجة هذه الإختلالات فإن الوزارة أعدت إستراتيجية تعتمد على المحاور التالية:

أولا: اعتماد الخريطة الصحية؛

ثانيا: تقنين عملية انتقالات الأطر الصحية العاملة بمؤسسات وزارة الصحة؛

ثالثا: إعطاء الأولوية للمناطق النائية حين تعيين الأطباء والممرضين الجدد؛

رابعا: العمل من أجل تخصيص 1800 منصب جديد للشغل التي يوفرها القانون المالي برسم هذه السنة لوزارتنا، لفائدة المناطق التي تعاني من الخصاص من الأطباء وعلى الخصوص الأطباء الاختصاصيين.

أما بالنسبة للمستشفى الجهوي لبني ملال، فعدد الأطباء المشتغلين به هو 61 طبيبا منهم 49 اختصاصيا، هاذشي ماشي ما كاين حتى شي اختصاصي، المهم 49 اختصاصي في المنطقة، ولكن بغيت نقول على أنه وهذا شيء مهم أنه بالنسبة لهاذ المستشفى سيعرف في إطار نظام المساعدة الطبية الذي اختيرت له جهة تادلة – أزيلال، زيادة 49 من الأطر الطبية والشبه طبية بالإضافة إلى العدد اللي كتوفروا عليها الآن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، التعقيب لكم السيد المستشار

المستشار السيد حسن أوتغلياست:

تشكر السيدة الوزيرة على التوضيحات اللي أعطتها وما قالت إلا داك شي اللي عندها في تحت يديها الرسمي، لأنه أحنا منستقين الأخبار من جهة أخرى، كيمكن نكونو غالطين يمكن نكونو دكشي... ولكن Il faut soulever le problème خص المشكل يتحبذ، هذا هو المهم هادشي ديالنا.

اللي بغيت نقول السيدة الوزيرة، بغيتها الله يجازيك بخير تنوضي عندك تماك، واحد الآلة غالية كبيرة كانت في أزيلال، وكان كيخدمها الطبيب بني عيش، شكر بني عيش اللي كان الاختصاص ديالو الجهاز الهضمي، ودابا ملي مشى بقات هذيك المكينة كتعرض للضياع والتلاشي ودكشي، خصكم تشوفوا باش تخدموها على سبيل المثال، واحد الاختصاص ديالها ما معنى هذا الآن آلة غالية نفيسة جدا وجاءت من شي جوايه بمجهودات كبيرة ونحمدو عليها الله، بغيتك في هاذ القضية تبحثي فيها باش يمكن تشغل إن شاء الله.

ثم أن الخصاص راه كاين الخصاص راه دازت، قال ليه الشلح:"كيغ شا..." "درت شي حاجة وابا دار شي حاجة كل واحد دار شي حاجة"، ياك، هذيك المغادرة الطوعية راه سببت لينا في المشاكل، ودارت المشاكل، ودارت الخصاص ودارت... وزادت المدارس اللي تسدوا حتى هما راه ساهموا بالقسم الوافر ديالهم ونتمناو إن شاء الله الخير أمامنا، يتصلح كلشي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيدة الوزيرة...؟

إذن نشكرك، السيدة الوزيرة، على مساهمتك في هذه الجلسة، وننتقل إلى قطاع الشباب والرياضة.

إذن هناك سؤال موجه إلى السيدة وزيرة الشباب والرياضة، حول غياب الملاعب الرياضية بالأقاليم الجنوبية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الصمد عرشان، أمبارك السباعي، مولاي إدريس العلوي، المهدي زركو، سعيد كمال، حسن زهير، عبد السلام الوادي، محمد تضومانت، محمد البرطني، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل.

المستشار السيد المهدي زركو:

بسم الله الرحم الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تعاني الساكنة في الأقاليم الجنوبية من قلة الملاعب الرياضية، بل انعدامها في بعض المناطق، ونحن نعلم السيدة الوزيرة مدى أهمية هذه الفضاءات الرياضية في صقل المواهب واكتشاف العديد من الطاقات، وفي ملء أوقات فراغ الشباب، ناهيكم على أن الأقاليم الجنوبية قد أفرزت العديد من الأبطال في مختلف الرياضات، سواء الفردية أو الجماعية.

لهذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة:

- ما هي المشاريع المخطط لناء الملاعب الرياضية في الأقاليم الجنوبية؟

- ما هي الإجراءات الاستعجالية التي ستقوم بها الحكومة من أجل ترميم الملاعب المتهالكة في المنطقة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضلوا.

السيدة نوال المتوكل، وزيرة الشباب والرياضة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر في البداية السادة المستشارين أعضاء فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية على اهتمامهم بالملاعب الرياضية بالأقاليم الجنوبية وبالمشاريع المقررة لإحداثها في هذه الفضاءات الهامة.

وفيما يخص السؤال الذي تفضلتم بإلقائه، أود أن أذكركم بالأهمية الخاصة التي توليها الحكومة للأقاليم الجنوبية، والتي تمت ترجمتها بإنجاز عدة مشاريع في مجالات تهم الشباب وتهم الرياضة وتهم التجهيزات الرياضية على وجه الخصوص، وتخصيص اعتمادات هامة لأشغال التهيئة والإصلاح ثم الترميم.

وجوابا على الشطر الأول من سؤالكم بخصوص المشاريع المخططة لبناء الملاعب الرياضية بالأقاليم الجنوبية، أخبركم أنه خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 إلى 2007، تم بالفعل الشروع في إنجاز عدد من المشاريع التي سيتم استكمالها خلال هذه السنة أي 2008:

أولا منها بناء قاعات متعددة الرياضات بجهة سوس ماسة درعة، بكل من ورزازات، أولاد تايمة، وكذلك شتوكة، زاكورة، وتيزنيت، وإحداث حلبة لألعاب القوى بورزازات والعيون، ثم إحداث قاعات متعددة الرياضات ببوجدور، الداخلة، السمارة أسا الزاك إلى غير ذلك.

أما فيما يتعلق بالشطر الثاني من سؤالكم والذي يتضمن الإجراءات التي ستقوم بها الحكومة من أجل ترميم بعض الملاعب الرياضية بالمنطقة، فأحيطكم علما أنه تم بالفعل تخصيص اعتمادات هامة خلال خمس سنوات الأخيرة لأشغال التهيئة والإصلاح والترميم والتي همت بالأساس:

- تهيئة وإصلاح 12 ملاعبا بجهة سوس-ماسة-درعة، وكذلك ملاعب بكل من السمارة وكلميم طانطان طاطا؛

- تهيئة مسبح بطانطان وقاعتين متعددة الرياضات بطانطان وكذلك بكلميم؛

- ثم هناك تهيئة وإصلاح ملاعب بجهة العيون، وكذلك بجهة بوجدور - الساقية الحمراء استفادت منها على الخصوص بوجدور والعيون، وإصلاح ملعب لكرة القدم بالداخلة، هذا بالإضافة إلى طبعا إلى هاذ الإنجازات هناك الأقاليم الجنوبية ستعرف بمعية الوزارة وزارة الشبيبة والرياضة، وكذلك مع بعض المتدخلين، القيام بتجهيز وإنشاء عدد من البنيات التحتية والمنشآت التحتية التي تهم الرياضة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، التعقيب لكم السيد المستشار، تفضلوا.

المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة أحنا طرحنا هاذ السؤال نظرا لأنه نشوف بأن الملاعب الرياضية عندها اهتماما خاص بالشباب، والشّبّاب في الأقاليم الجنوبية السيدة الوزيرة، خاصكم تعرفوا بأنه متعرض للإهمال، الشباب الآن يتخرج ما عنده الأوقات ما عنده ملء أوقات فراغه، الملاعب الرياضية غير موجودة وإلى كانت موجودة فهي قليلة وماشي في المستوى، الملاعب قديمة ومتآكلة، لولا تدخل وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية اللي بالمناسبة نهنيوا المسؤولين اللي قايمين بها، التدخل ديالهم مهم واللي قايمين الآن بمنجزات مهمة واللي سدوا الفراغ لكانت مشكلة، لأنه جميع الأقاليم تقريبا كتتوفر إما على ملعب واحد أو اثنين وغير صالحين.

لهذا السيدة الوزيرة، نطالبكم باش تدخلوا في هذا المستوى، وتهتموا بالشباب وتصلحوا لنا الملاعب وتعدلوه لنا وتهتموا بهم، كذلك السيدة الوزيرة نبغيوكم تدير لنا ملاعب أو ملعب بمدينة العيون بالمواصفات

الدولية باش يكون هناك تظاهرات دولية لما لها من إشعاع دولي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة وننتقل إلى السؤال التالي الموالي الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، حول المراسيم التطبيقية لمدونة الشغل، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، أحمد الرحموني، العربي خربوش، محمد الزعيم، عبد العزيز جناح، أحمد الشوفاني، الحسن أكوجكال، سيدي محمد أخطور، حسن لغزوي، محمد القندوسي، محمد الرحموني، محمد صالح اقميزة ، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا شك أن قانون الشغل أو مدونة الشغل يعتبر إحدى الركائز الأساسية داخل المجتمع في الدول الديمقراطية، وأظن أن المغرب أخذ على نفسه على عاتقه إنجاز هذا المشروع الذي كان يقض من مضجعه خلال منذ الاستعمار إلى بداية العقد الأخير من القرن الماضي، لما قام بإعداد مدونة الشغل، فجمع شتاتا من تشريعات الشغل التي كانت منذ سنة 1912 إلى غاية 1999، فكان التزام الحكومة آنذاك هو الدخول في إعداد لإقلاع البلاد نحو مجتمع المعرفة.

وبدون شك أن مدونة الشغل كذلك لها ادوار اجتماعية فيما يتعلق بخلق ثقافة، حوار، وترتيب الأوضاع بين الفرقاء الاجتماعيين، ولا غرابة إذن أن تكون هذه المدونة أخذت من وقت البرلمان أكثر من خمس سنوات في المناقشة بين غرفتيه.

ونظرا لأهميتها وما أخذته على عاتقها من تفريغ عدد من القوانين الأخرى باعتبارها هي الأم، فإن هذا النص الذي يتكون من ما يقرب من 650 نصا أو فصل، إعتمد على توضيحها وتطبيقها عن طريق المراسيم التنظيمية، وأن الحكومة السابقة إعتبرت هذه المراسيم بمجرد ما تمت المصادقة على هذه المدونة أن تعطيها الأولوية لإخراجها إلى حيز الوجود لضمان تفعيلها ولضمان أداء وظيفته، والمغرب بحاجة إليه لتعزيز السلم الاجتماعي.

هناك أكثر من 50 مرسوم تنظيمي، وأنا مازلت أتذكر أن الوزير السابق قال بأنه "لا تعذروني إذا ما لم أكن أسهر على إخراج هذه المراسيم"، الآن فبعد أربع سنوات من دخول هذا النص حيز التطبيق، فما زالت هذه المراسيم لم تخرج كلها، هناك بعض منها، ولكن الأساسية لم تخرج.

هذا الوضع خلق يعني عملا شاذا لا في ترتيب الأعمال بين الفرقاء الاجتماعيين، ولا في أجهزة المراقبة، ولا في علاقة الأجراء مع الفرقاء الآخرين، ولا في المشاكل أمام القضاء، فأصبحت هذه المدونة بعد أن كان صفق لها الجميع، أصبحت الآن كآلة بدون محرك يضمن لها أن تقود الحوار وأن تقود العلاقات إلى شاطئ النجاة.

أضف إلى ذلك أنه منذ ذلك التاريخ أربع سنوات لم نر أي نص تشريعي آخر، فحتى الحكومة الحالية أخذت على عاتقها "قانون الإضراب" وما زلنا ننتظر، "القانون المتعلق بالخادمات وتنظيمها" إلى أين مدى؟ هو في أي إطار قانوني سيتم تشريعه؟ كل يطلب بهذا، "قانون التعويض عن الأجراء وعن الطرد"، قوانين أخرى اللي هي تتعلق بمجال الشغل.

لذلك لا يسعنا إلا أن نسائلكم السيد الوزير:

إلى أين وصل إتمام هذا المشروع الذي نعتبره أساسيا؟ وأخاف أن يفتح أن يصل الوقت لتتجاوزونه أمام تزايد المهام ويبقى متعثرا كما هو عليه الآن وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد جمال أغماني وزير التشغيل والتكوين المهني:

أشكر فريق التحالف الاشتراكي، على طرحه لهذا السؤال الهام، وكذلك المقاربة اللي تقدم بها السيد المستشار المحترم في موضوع أهمية مدونة الشغل.

لا أخفيكم شخصيا وكما أكدت على ذلك، هذه المدونة مثلها مثل مدونة الأسرة، إنه ورش اجتماعي كبير وتتطلب مقاربة وفلسفة ومشاركة كل الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

كيفما كتعرفوا خروج مدونة الشغل تم بتوافق ما بين الحكومة والفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، اليوم العديد من المراسيم صدرت كما في علمكم، أمامي 20 مرسوم و 19 قرار اللي صدر لحد الآن، وهناك كذلك مجموعة من القوانين أخرى ومراسيم، بعضها تم التوافق

عليه مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وبعضها لازال هناك ورش مفتوح ديال النقاش مع مختلف الفرقاء.

أذكر هنا بعض المراسيم الآن اللي في طور المصادقة، نقدر نقول "القانون المتعلق بخدم البيوت" أو "خدم المنازل"، مشروع قانون "لتحديد نموذج النظام الداخلي"، مشروع مرسوم يتعلق "بتوجيه التنبيهات والملاحظات إلى المشغل"، مشروع مرسوم "بتغيير القرار قيمة الهبات والمنافع العينية"، والمراسيم والقرارات المتعلقة "بطب الشغل".

كذلك نفس الآن وهاذي من الأشياء اللي التزم بها التصريح الحكومي ديال التصريح السيد الوزير الأول، المتعلق بتفعيل مختلف آليات الحوار الاجتماعي وخاصة مؤسسات الثلاثية التركيب واللي كنعتقدو أنها تتكون مكان ديال الحوار حول مجموعة من القضايا اللي كتهم المقاولة وكتهم كذلك الشغيلة والأجراء.

كذلك هناك العديد من... كما جاء القانون "المتعلق بالإضراب" وجاء هذا في التزام التصريح ديال السيد الوزير الأول اللي لازال هناك نقاش يعني بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

بالنسبة لما يتعلق بالتعويض عن فقدان الشغل، هنا التزام ديال القطاع والتزام ديال الحكومة، أننا فتحنا هاذ الورش وسيتم في الأسابيع المقبلة عرضه على مختلف الفرقاء الاقتصاديين، لعلمكم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي معهود له بتدبير هاذ الملف، سبق أن وافق على إعداد الدراسات فهاذ المجال ونحن سنبتدئ بهذا المجال، أكيد وقع تأخير ولكن كنعتقد أن هذا التأخير بالفعل لأنه الفلسفة والمقاربة المعتمدة هي فلسفة ديال المشاركة لكل الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين في تنفيذ هذا الورش الاجتماعي الكبير، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الوزير على صراحتكم المعهودة وعلى جرأتكم في تناول الإشكاليات مثل التي أمامكم، إنما الذي أخاف هو أن هناك زمن لا يرحم، أن هناك تطور، حتى الحكومة الآن أخذت منعرجا نحو إعطاء الأولوية لورش آخر وهو على عاتقكم ألا وهو ورش تكوين، فالتشغيل لم يعد بصفة مباشرة ضمن حقيبتكم، لأنه دخلنا في مجال التعاقد وفي مجال التزامات أخرى سواء بين الدولة وكذلك القطاع الخاص، وبالتالي التكوين أعتبره ورشا استراتيجيا أساسيا، إذا لم تهيئوا له في فضاء، تهيئ فضاء اللي هو متعلق بالعلاقات الاجتماعية بإنهاء ما يترتب عن قانون الشغل بجميع فروعه، ستكون وظيفتكم في التكوين أول مهمتكم في التكوين ستجدون عرقلة في الوقت على أنه المرحلة الراهنة نعيش تحديا في مجال التكوين بالدرجة الأولى، ولم ندخل إلى هذا الورش وإلا إذا صححنا كل الأوضاع الخلفية وعززنا كل المواقع التي تجعلنا بالفعل نستطيع أن نتغلب على التكوين.

الآن قلتم هناك تأخير، أتمنى أن تبادروا إلى إنهاء ما تبقى من مشروع مدونة الشغل لاستكمالها، لأن هي التي ستكون سندا ودعامة لإنجاح مشروع التكوين الذي أنتم تقومون به وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير الكلمة لكم

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

اللي بغيت أن أقول السيد المستشار، هو كنسجلوا الملاحظات ديالكم القيمة في المجال، واللي كنوعدوا هو أننا سوف لن ندخر جهدا من أجل تفعيل مختلف الآليات للحوار مع كل شركائنا من أجل الوصول على إخراج باقي المراسيم التطبيقية من أجل استكمال ورش مدونة الشغل، وبالفعل اللي هو كيواكب ورش آخر اللي ذكرتوا وهو ورش التكوين وتكوين الموارد البشرية وتأهيل المقاولة المغربية لمواجهة التنافسية المفروضة عليها، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال التالي كذلك الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، حول المجهودات المبذولة لامتصاص البطالة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش، الكلمة للسيد المستشار تفضل.

المستشار السيد محمد المنصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يعتبر الشغل المنتج من بين الأولويات التي نادى بها صاحب الجلالة نصره الله، وقد جعلت الحكومة في تصريحها التشغيل ومواجهة معضلة

البطالة من بين أولوياتها، غايتها بذلك إعادة الأمل إلى الشريحة العريضة من مجتمعنا المكونة من الشباب.

إلا أن الملاحظة هو أن ظاهرة البطالة تزداد حدتها وترتفع نسبتها كل سنة، مما يطرح أكثر من تساؤل حول الإستراتيجية التي تعتمدها الحكومة للتقليص التدريجي من النسبة المرتفعة المسجلة من هاذ المجال خاصة وأن الوصول إلى النفق المسدود من الناحية الاجتماعية، يشجع على الارتفاع والإجرام وكذا ركوب قوارب الموت لفئة كبيرة من الشباب ضحايا البطالة.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن التدابير المتخذة للتقليص من نسبة البطالة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أشكر السيد المستشار على طرحه لهذا السؤال. في الواقع سأجيبك بكل صراحة، اليوم في المغرب بقدر ما نحتاج لموارد البشرية في مجموعة من القطاعات، نجد بالمقابل عندنا واحد النسبة هامة من الخريجين إلى تكلمنا عليهم بالخصوص اللي مامتلائمينش مع سوق الشغل، هذا إشكال.

وغادي نرجع للسؤال اللي طرح أو الملاحظة اللي طرح زميلكم بالنسبة لمنظومة التكوين، وهي الرهان الأساسي أي مواصلة ورش إصلاح منظومة التربية والتكوين من أجل مواكبة حاجيات سوق الشغل المتجددة، هذا جانب.

بطبيعة الحال السياسة الحكومة أو إستراتجيتها كما أكد عليها التصريح ديال السيد الوزير الأول، هناك سياسة مكرو اقتصادية اللي كتستهدف الرفع من نسبة النمو، أي الوصول إلى معدل نمو كيسمح بخلق مناصب الشغل اللي التزم بها التصريح الحكومي ديال 6%.

هناك سياسة إرادية أي تحسين قابلية التشغيل ديال الشباب اللي وجدوا صعوبات ديال ولوج سوق الشغل، وهي البرامج اللي كتسهر عليها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات من خلال برامج "إدماج"، "مقاولتي"، وبرنامج "تأهيل"، اللي آخر دورة المجلس الإداري ديال الوكالة تم اتخاذ واحد المجموعة من التدابير لتعزيز هاذ البرنامج خصوصا برنامج "مقاولتي" لإعطائه لا أقول نفس جديد، ولكن لإعطائه الإمكانيات للاستجابة واستجابة لحاجيات الشباب اللي عنده الرغبة في التشغيل عبر "مقاولتي".

ويمكن لي نقولك بالنسبة للمعدل ديال البطالة بقدر ما استطاع المغرب يسجل واحد الانخفاض بقدر ما بقات معدلات مقلقة خصوصا في الشباب بالحواضر وخاصة في صفوف الشباب حملة الشواهد.

هذا إشكال حقيقي كيواجهنا، أكيد واحد المجموعة من البرامج الحكومية التي توضع، آخرها البرنامج الذي وضع لحملة الشواهد العليا اللي اليوم خصت ليه الدولة 167 مليون درهم اللي غتحمل فيه مصاريف التكوين، وحتى الأكل إلى غير ذلك، من أجل الملائمة مع حاجيات سوق الشغل.

لا أخفيك أنه يوميا كنلتقيوا مع مقاولات كيقولك ماعندكمش هاذ كما يسميها هاذ le profil أو غيره، هاذي تحديات علينا كاملين، وكنظن أنه بعمل مشترك للجميع كيمكن لنا نرفعوا التحدي ديال الوصول إلى المعدل للتنمية كيسمح بإحداث مناصب شغل منتجة، كما جاء في خطابكم، وتستجيب لحاجيات التنافسية الاقتصادية ببلادنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد محمد المنصوري:

أولا السيد الوزير كنشكركم على الإضاحة، لكن أولا على هاذ شي ديال التكوين اللي كتقولوا بأنه مماسبش، هاذي خطأ ديال وزيرة التعليم، ماشي ديال الشباب ولا...

ونزيد لك نذكر واحد الفئة أخرى ديال العالم القروي، السيد الوزير، في نظري أنا بعدا تكونوا زعما ديروا التكوين مع كل الجماعات، بعد هادشي يتخطط يكون تكوين مع الجماعات، باش هاذ التكوين غادي يلائمهم لا في الفلاحة ديالهم، ولا في الصناعة التقليدية، كاين الصناعة التقليدية، كاين بزاف الصناعات اللي كاينة الأخشاب، كاين الزرابي، وهاذ الناس إنما نفكروا حتى في العالم القروي باش يبقى حتى هو، هو اللي كيجي للمدينة، السيد الوزير هذا مهم بزاف باش هاذوك الناس حتى الجماعة تكون ملائمة لهاذ... يمكن تكون شي برنامج مع العمالات، باش هاذوك الناس يبقاوا تمى بعدا، ما كاين لاش يجيوا المدن، وهاذوك زعما هاذوك كافيين، زعما هادكشي اللي خذاو راه هاذيك قانعين، خصهم غير يجلسوا في بلادهم ما كاين لاش يجيو

المدن ويعملوا المشاكل وكذا، وهذا زعما نظري أنا... من حيث العالم القروي كيخص يدار هادشي، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أسجل ملاحظات السيد المستشار المحترم، وبغيت نؤكد ليه أننا بصدد بالنسبة خصوصا في العالم القروي بالخصوص، لتشجيع التدرج المهني، وفي هاذ الصدد ستنظم وزارة التشغيل والتكوين المهني ملتقى دراسي حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرنامج التدرج، وبرنامج التكوين بالتدرج، خاصة بالمناطق المستهدفة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

كما ينبغي نوضح هنا واحد النقطة، أن قطاع التشغيل والتكوين المهني يتجه اليوم نحو خلق أسس الالتقائية ما بين تدخلات مختلف المؤسسات العمومية اللي تحت الوصاية ديالو.

في هذا الصدد عقدنا مؤخرا بمدينة مراكش ملتقى، يمكن نقول أنه الأول من نوعه بالنسبة لقطاع التشغيل والتكوين المهني، اللي جمع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وإدارة صناديق العمل، والمصالح المركزية التابعة للوزارة، الهدف هو خلق سبل الالتقائية ما بين تدخلات مختلف هاذ المتدخلين، وبالأساس حول أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكذلك كيفية الاستجابة للحاجيات سوق الشغل، وتحسين قابلية الشباب حملة الشواهد من أجل اندماج سلس داخل سوق الشغل، شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكر السبد الوزير على مشاركته في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه للسيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، حول برنامج "مدن بدون صفيح"، للمستشارين المحترمين السادة: محمد العشاب، أحمد أخميس، عبد المالك أفرياط، خالد لهوير العلمي، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، عبد الرحيم الرماح، محمد بورمان، محمد دعيدعة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب حبيد:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون،

السيد الوزير، غادي نتوجهوا ليكم بهاذ السؤال اللي كينطلق من واحد الأهمية ديال هاذ البرنامج ديال "مدن بدون صفيح" المحدث في أكتوبر 2003، اللي تيهدف إلى القضاء على مدن الصفيح داخل الوسط الحضري في أفق 2010، ويهم هذا البرنامج 83 مدينة و227.000 أسرة.

ولقد تمت بلورة أول برنامج في هاذ الإطار سنة 2004 هم 12 مدينة الأكثر أولوية، ونخص بالذكر مدينة الرباط، مدينة سلا، ومدينة مكناس حيث استفادت الأسر القاطنة بأحياء الصفيح بنسبة 28.6% من العمليات المبرمجة خلال سنة 2004، بالإضافة إلى كل من المدن التالية: المحمدية، مراكش، فاس، أكادير، القنيطرة، سطات وتطوان، حيث من المنتظر أن تكون قد استفادت 660.990 أسرة من البرامج المبرمجة خلال سنة 2004، كما أن هذه العملية شملت فقط 22% من ساكنة أحياء الصفيح بمدينتي الدار البيضاء وتمارة.

ولبلوغ أهداف برنامج "مدن بدون صفيح" إلتزمت الوزارة خلال سنة 2006، بالرفع من وتيرة هدم البراريك من 25.000 إلى 50.000 مع الإيقاف الفوري لكل أشكال التزايد.

لكل هذا نسائلكم السيد الوزير:

- هل نجحت الوزارة في القضاء على أحياء الصفيح؟

- هل سيتم إعلان المدن المغربية خلال سنة 2010 مدنا بدون صفيح كما سبق الالتزام بذلك؟

- ما هي نسبة إنجاز البرامج المتعاقد بشأنها من طرف الوزارة وذلك حسب الجهات؟

- ما هي المعيقات والصعوبات التي حالت دون التقدم في البرنامج المعلن من طرف الحكومة لمحاربة السكن غير اللائق؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد أحمد توفيق احجيرة وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

حضرات السيدتين والسادة المستشارين المحترمين،

يوليوز 2004، يوليوز 2004 تم إعطاء الانطلاقة لهذا البرنامج الوطني الذي يهم كما قلتم السيد المستشار، وهذه مناسبة أشكر الفريق الكنفدرالي على طرح هذا السؤال، باش أعطاني الإمكانية نعطيكم تقدم البرنامج على مستوى الوطني إلى حدود 2007/12/31 نهاية السنة، أشنو فين وصلنا؟ وكذلك أشنو هي المعيقات ديال هاذ البرنامج؟

قلت أنه اليوم في بلادنا مليون و400 مغربي عايشين في البراريك، يوليوز 2004 تم إعطاء الانطلاقة لهذا البرنامج كيهم 83 مدينة كما قلتم، الإعلان ديال المدن بدون صفيح هذا موضوع، هذه مناسبة جاءت باش نوضحوا، ماشي الوزارة أو طرف آخر اللي قال هاذ المدينة غادي تنتهي في 2008 أو 2010 أو 2012، ملي كيكون البرنامج موجود تتفق مكونات المنظومة المحلية على واحد التاريخ ديال انتهاء الأوراش وانتهاء الترحيل.

كاين مدن اتفقت بينها على 2007/7، وكاين اللي اتفق على 2008 وكاين اللي اتفق على 2010، وكاين اللي اتفق الحالة ديال الدار البيضاء على 2012، هاذ التاريخ ماشي واحد التاريخ قانوني اللي إلزامي، هذا واحد التاريخ الناس كتتفق بينتها، عوض ما نقولوا نتلاقاو من مور العشاء، كنقولوا كنتلقاو من مور العشاء مع جوايه العاشرة والنصف عوض ما يكون الأشياء مفتوحة هذا هو 2012، إذن البرنامج كيهم المدن كلها.

نهاية 2007 بالأرقام 160.000 وحدة، إما انتهت بها الأشغال أو هي في طور الأشغال، شحال من براكة تم الهدم ديالها أو إعادة الهيكلة؟ 79.600 يعني تقريبا 80.000 براكة، تسعة مدن تم إعلانها مدن بدون صفيح وآخرها كان في 2007/12/31 مدينة صفرو.

جواب على السؤال رقم 4 ديالكم، شحال ديال المدن غادي يتم الإعلان ديالهم في سنة 2008، كنلتزموا إن شاء الله في 2008 غادي يكونوا عشرة المدن.

المشاكل؟ كاين مشاكل كثيرة، ولكن غادي نجمعوهم في أربعة مشاكل كبرى:

أولا: عدم التزام بعض الجماعات المحلية بتسديد الجزء المتعلق بهم، عدم تسديد بعض الجماعات المحلية بالمساهمات ديالها؛

ثانيا: مستوى الإنجاز، ما ينجز يفوق مستوى الترحيل والهدم، لأن هاذو جوج عمليات، كاين اللي عنده مسؤولية ديال إنجاز ديال الوحدات الاستقبال، وكاين اللي عنده مسؤوليات الترحيل والهدم. اليوم المستوى الإنجاز يفوق مستوى الترحيل. اختلاف التعبئة من مدينة إلى أخرى، كاين مدن معبأة بسلطاتها، وبجماعاتها، وبسكانها، وبمجتمعها المدني، وتقوم بعمل جيد، وكاين مدن اللي هاذ الموضوع تعتبره موضوع ثانوي، ولهذا نحن نشجع المدن اللي معبأة واللي باغية تتخلص من جيوب ديال أحياء الصفيح.

كذلك المشكل الرابع والأخير هو مشكل المجانية، البعض يقول خص هاذ الشي يجي فابور، وهذه مناسبة باش نذكر الجميع، فابور ما كاينش، الجميع يساهم، بحسب الطاقات ديال كل أسرة، ومن ينادي باسم الأسر بضرورة إقرار الفابور هذا موضوع لا وجود له، والعدو اللدود ديال هاذ البرنامج بحال اللي كنعرفوا جميعا وهو مواصلة استحداث أحياء الصفيح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أولا استمعنا بإمعان للجواب ديالكم السيد الوزير، مسألة الالتزام لأن البرنامج كان فيه أهداف، وهذه الأهداف كانت محددة لها تاريخ، نتلاقاو من مورا العاشرة أو العاشرة والنصف، ولكن خص الالتزام بالعاشرة والنصف، باش نعلنوا لأنه كان المدن اللي كان خص يتعلنوا في 2008 أنها مدن بدون صفيح نموذج مراكش اللي فيها الآن أكثر من 100 ألف أسرة معنية بهذه العملية، أيضا حسب المعطيات اللي أعطيتونا السيد الوزير، في يوليوز 2007 كانت ثمانية مدن، في ديسمبر أضيفت مدينة اللي هي صفرو، من أصل 83 مدينة معنية، بمعنى نسبة مئوية ديال 10%، عدد الأسر المعنية 280.000 أسرة، 70.000 أسرة اللي تم الإسكان أو إعادة الإسكان ديالها، 80.000 أسرة هو نسبة 26 أو 27%، بمعنى حنا اليوم في سنة 2008 أمامنا حتى ل2012 أربع سنوات، واش في هاذ أربع سنوات سيتم إنجاز ما

تبقى؟ 75% من عدد الأسر، 90% من عدد الوحدات السكنية، وبالتالي تيبان بأنه لا يمكن الوصول إلى هذا الهدف حتى في أفق 2012 عوض 2010.

حيت تنحيو للجهات كنلقاو بأنه المدن اللي تم الإعلان ديالها تنتمي للجهات التالية اللي هي:

- جهة تادلة-أزيلال: الأسر المعنية بها يصل إلى 12.693؛
- جهة مراكش-تانسيفت، مدينة الصويرة حتى هي اللي تم الإعلان ديالها كمدينة بدون صفيح اللي تعني الأسر المعنية بهذه العملية يفوق 100.000 أسرة بالضبط 108.683 أسرة؛
- جهة الشاوية-ورديغة، مدينة خريبكة وواد زم، اللي تم الإعلان ديالهم مدن بدون صفيح، اللي تتعني الأسر المعنية بهاذ الشي 17.347؛
- جهة الرباط-سلا-زمور-زعير اللي بوزنيقة حتى هي مدينة بدون صفيح واللي الأسر المعنية 38.922؛
- جهة مكناس تافيلالت اللي فيها أزرو وتزادت تضافت لها صفرو اللي 47.000 أسرة معنية؛
- جهة طنجة-تطوان اللي الفنيدق حتى هي تم الإعلان ديالها مدينة بدون صفيح، اللي الأسر المعنية 62.000 أسرة.

كنلقاو جهات بكاملها البرنامج متعثر:

- الجهة الشرقية: 65.000 أسرة معنية؛
- جهة دكالة عبدة: 22.000 أسرة؛
- جهة الحسيمة تاونات: 22.000 أسرة؛
- جهة الدار البيضاء الكبرى: 63.939 أسرة معنية، اللي بهاذ المناسبة كنترحموا على الطفل اللي توفى إثر الهدم العشوائي واللامسؤول لبعض السلطات واللي كنتمناو التحقيق يوصل إلى مداه والعدالة تقول كلمتها، وبهذه المناسبة كنقدموا التعازي لهاذ الأسرة هاذي... إلى سمحتي السيد الرئيس نص دقيقة:
- كاين جهة تاع الغرب الشراردة بني حسن اللي 40.000 أسرة معنية؛
- جهة سوس ماسة درعة: 75.250؛
- جهة فاس بولمان: 69.128؛
- الأقاليم الجنوبية 46.788.

وبالتالي كيبان مدى الخصاص ومدى المجهود اللي خصو يتدار، والتضافر اللي خصو يكون.

والأغرب من هذا السيد الوزير، هو كنحيدو براكة وكينبتوا لنا جوج أو ثلاثة، بمعنى للأسف هاذ العملية إلى بقينا غادين بهذا المنطق، ومن هنا يجب الضرب على يد المسؤولين على هاذ الوضعية هذه، الناس اللي الآن يتاجرون في البؤس تاع المغاربة.

غير هنا في مدينة الرباط كاريان تاع صحراوة، دوار الكرعة، دوارالكورة، واللي تدارت هاذ العمليات، وللأسف جزء منها اللي توقف باقي البراريك كاينين، ومن هنا خص فعلا تتضافر، ماشي وزارة تاعتكم المعنية، لأن هناك عدة متدخلين في هاذ المجال، وخص تضافر تاع المجهود، وخص الالتزام باش في 2012 فعلا يجب أن نعلن المغرب تكون مدنه بدون صفيح.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية:

شكرا السيد الرئيس.

في بداية هذا التعقيب بغيت أشكر السي دعيدعة على متابعة ديالوا لهاذ البرنامج بتفاصيلو، مراكش ما فيها باس، عرفتك السي دعيدعة من مراكش وجبت معايا هاذ النهار وجدت مراكش.

فيها 15.800 براكة، مراكش، اللي تم معالجة ديالو يعني تهدمت أو إعادة الهيكلة بالضبط 8669 براكة وباقي لنا حول 8000 وحدة أخرى، اللي بغيت نبشرك به وهو أن هاذ 8000 اللي باقية كلها معنية ببرامج في طور الإنجاز، أشنو غادي تبقى؟ غادي تبقى عملية الترحيل والتدبير الاجتماعي ديال حالة بحالة، وهي عملية كتعرفها بحال اللي كنعرفوها كاملين عملية صعبة ومعقدة لأن حالة بحالة.

الاتفاقيات وكل واحد والمسؤولية ديالو هاذي مناسبة نستحضر من جديد، وأطلب من السيد الرئيس يعطيني ثوان إضافية باش نستحضر ثوابت هذا البرنامج:

الحكومة تلتزم بثلاثة أشياء ماشي أربعة:

1- التمويل؛

2- العقار؛

3- المؤسسات المنفذة.

أوجه نداء إلى مجلسكم الموقر إذا كانت الدولة أخلت بواحدة من هاذ الثلاثة ديال الالتزامات عبر مجموع التراب الوطني، الحكومة مستعدة للحساب.

التمويل ديال هذا البرنامج جاهز في 84 مدينة، العقار جاهز، مؤسسات التعمير اللي هي الوكالات الحضرية ومؤسسات العمران جاهزة ، ولكن أمضينا اتفاقيات وأغلبية السيدات والسادة المستشارين حضروا في هذه الاتفاقيات، هاذ الاتفاقيات ماشي باش نديروا إمضاءات وندوزوا في نشرة الأخبار ديال الثامنة ليلا، لا كل واحد عنده جزء من المسؤولية، الجزء من المسؤولية ديال الدولة هو هاذ الثلاثة ديال الأشياء، والجماعة والسلطة عندها مسؤولية واحدة أخرى.

مسؤولية الجماعة هي إيقاف التزيف، هي المصاحبة الاجتماعية، هي تعاون الناس باش ترحلهم من جهة إلى جهة، إذا كانوا مشاكل محلية راها مشاكل محلية، وهذا باش أمضينا الاتفاقيات ما بين الحكومة والجماعات، وإلى تقدمنا اليوم في عمليات الترحيل والهدم، راه بالفضل ديال الجماعات المحلية أو السلطات المحلية باش ما نشوفوش غير الجزء اللي ما مزيانش، كاين جزء مزيان، وإلا ما يرجع للحكومة وللدولة أنا أقول لكم: التمويل ديال البرنامج في 84 مدينة جاهز اليوم.

غادي نقول للسي دعيدعة، البرنامج بصفة عامة هاذ المليون و400، اليوم في بلادنا بفضل مجهود الحكومة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة والمشاريع الكبيرة لصاحب الجلالة عبر مجموع التراب الوطني، تمكنا اليوم بهذا البرنامج اللي بدا في 2004 إلى اليوم من إعادة إسكان 400.000 مواطن ديال البراريك، تقريبا نصف مليون مغربي كانوا عايشين في البراريك رحلوا ما بقاوش نعطيك اللائحة نعطيك اللائحة، نصف مليون آخر، ها 400.000 زولناها، نصف مليون من المغاربة معنيين اليوم ببرامج إما انتهت الأشغال أو هي في طور الإنجاز، و500.000 الثالثة تمويلها موجود، الصعوبات عندنا راني قلتهملك قبيلة، أشنو هما؟

كذلك 2004 بدأ البرنامج، حضرة السيدات والسادة المستشارين، كنشتغلوا على عاهة اجتماعية وعمرانية ترجع إلى بداية القرن، "كاريان سنطرال" أحدث في سنة 1914، دوار طومة مسمي على Monsieur Thomas اللي كان عنده الكاريان في 1920، السكويلة 1936-1940، هاذي عاهات اجتماعية موجودة في المجتمع المغربي منذ قرابة قرن من الزمن، عاد بدينا في 2004.

أنا بالعكس أشكر الفريق الكنفدرالي اللي طرح هاذ المشكلة باش أعطاني الإمكانية نقول أن ما تم تنفيذه بفضل الرعاية الاستثنائية لصاحب الجلالة من 2004 إلى الآن، هذا واحد العمل إستثنائي في تاريخ المغرب. آسيدي ما نساليوش في 2012 نساليو حتى 2014 ما عليهش، إذا ما احترمناش هاذ الأجل ديال 2012، ولكن الوتيرة باش ماشين الآن في بلادنا هي وتيرة جد إيجابية.

فيما يتعلق بالطفل، هاذي مناسبة جميع المجتمع المغربي ترحم على الطفل، ولكن بالمقابل خصنا نستحضروا واحد المشكل عندنا في بلادنا، والذي يهمكم حضرة السيدات والسادة المستشارين، ويهمنا نحن وهو نظام المراقبة في المغرب فقير في خلفيته القانونية وأنتم المشرعون، ونحن معكم، راه بلادنا اليوم الخلفية القانونية للمراقبة ديال الرشوة وديال المحسوبية والتجاوزات ديال التعمير هي مرجعية مهزوزة، وخصنا نتعاونوا جميعا باش نتداركوا هاذ العجز وإلا غادي نبداو نطيحوا في الفخ ديال ما وقع ولا قدر الله ما سوف يقع.

وهذه مناسبة لكي نستحضر إلزامية مراعاة هذا النقص القانوني اللي عندنا.

شكرا مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ونشكره على مساهمته البناءة في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة، حول تأهيل التعاونيات الحرفية، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الديبوني، أحمد الكور، أحمد الشرقاوي، العربي الهرامي، محمد طريبش، مولاي إدريس العلوي الحسني، محمد العقاوي، الميلودي عفوت، ميلود ناصر، عبد القادر لبريكي، محمد البطاح، عبد السلام أحدوش، محمد عبده عز الدين، محمد أبو الخدادي، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد طريبش.

المستشار السيد محمد طريبش

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا يتعلق حول التعاونيات الحرفية، بحيث أن هذه التعاونيات تلعب دورا أساسيا في إنعاش الاقتصاد الوطني، حيث ساهمت الحركة التعاونية بنسب مهمة في دعم مختلف القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي يتطلب تأهيل مؤسساتنا التعاونية حتى تكون قادرة على رفع التحديات التي تواجهها أمام الحركة الاقتصادية والاجتماعية المتجددة.

السيد الوزير، نسائلكم عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لتشجيع التعاونيات ولتأهيلها في مجال التدبير والتسيير.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد طريبش، الكلمة لكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد نزار بركة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية أود أن أشكر السادة المستشار المحترمين على سؤالهم الهام، خصوصا أن كما تعلمون قطاع التعاونيت فهو يعتبر من القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار بغيت نذكر بالنسبة لعدد التعاونيات الحرفية فهو يبلغ اليوم 700 تعاونية التي تضم في عضويتها 19.000 حرفي.

ويشكل قطاع النسيج والزرابي 14% بالنسبة لهذه التعاونيات والإشكالية المطروحة هو كاين عدد كبير من القطاعات التي تدخل في إطار هذه التعاونيات الحرفية، وبالتالي فكاين واحد النوع من التنوع الكبير في هذا الميدان.

وكما تعلمون تستفيد التعاونيات الحرفية من دعم الدولة المتمثل في المساعدة القانونية والتأطير التقني والتكوين في مجالات التدبير والتسيير والإعفاء من الضرائب.

في مجال التأهيل، كما تعلمون يقوم مكتب تنمية التعاون بتنسيق مع الإدارة المشرفة على القطاع والغرف المهنية المعنية بدعم التعاونيات الحرفية على مستويين:

- أولا تنظيم دورات تكوينية في مجال التدبير والتسيير والتنظيم لفائدة الأعضاء المسيرين للتعاونيات والأطر الإدارية، فبالنسبة لسنة 2007، تم تنظيم 19 دورة تكوينية، وذلك على المستوى الإقليمي والجهوي، استفادت منه 400 متعاونا وإطارا مرافقا، وتم كذلك فحوصات تأهيلية للتعاونيات التي تعاني من اختلالات واللي تنعاونهم باش يمكن لهم يتجاوزوا تلك الإختلالات.

رغم ذلك، فكما تعلمون فالعدد الذي استفاد من هذه العملية فهو لا يتجاوز 34 تعاونية، وبالتالي فينبغي أن نقوم بمجهود أكبر في هذا الميدان، أولا من أجل تقوية دعم الحكومة لتأهيل تلك التعاونيات في هذا الإطار، فبالنسبة لسنة 2008 غادي ندخلو من بين العناصر والتقنيات الحديثة اللي في هاذ الدعم اللي تتعلق:

- أولا بالإستسواق: لأن الإشكالية الكبيرة اللي كاينة ماشي هو تنتج ولكن هو تسوق ذاك المنتوج، وبالتالي فغادي نعطيو كذلك التكوين في ميدان Marketing؛

- كذلك بالنسبة للتدبير العصري يعني Management باش نحسنوا التدبير ديال التعاونيات؛

- وهناك كذلك عمل من أجل تطوير دراسة الجدوى الاقتصادية والحكامة الجيدة.

وبغيت نختم في هذا الإطار، أن الإشكالية الحقيقية بالنسبة للتعاونيات كما تعرفون هاذ القضية هو أن مع الأسف كاين عدد كبير من تلك التعاونيات اللي تيسيرها ناس اللي ما عندهمش تكوين كافي، وبالتالي كاين مشكل ديال القدرة على التسيير، وفي هذا الإطار خصنا نعملوا جميع إن شاء الله باش نقويو هاذي القدرة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد طريبش:

هناك تعقيب السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على ردكم حول دور التعاونيات والمجال التي تشتغل فيه في الإطار القانوني والاقتصادي والاجتماعي والتأهيلي وكذلك دعم الدولة لهذه التعاونيات.

هناك السيد الوزير كاين واحد المجموعة من التعاونيات كتعيش واحد الوضعية متأزمة بسبب كما ذكرتم بفعل التصرفات والسلوكيات التي يحدثها ويقوم بها بعض رؤساء هذه التعاونيات.

وكما هو معروف فإن التعاونيات عندها قانون مضبوط ومدقق، وأنها تخضع للمراقبة، وكذلك أن هذه التعاونيات أيضا تساهم في الاقتصاد الوطني، وأن التعاونيات تجمع عدد كبير من الصناع، إلا أن

هؤلاء الصناع التقليديون بمختلف تخصصاتهم يتعرضون أحيانا للطرد التعسفي، وأخص بالذكر، هناك تعاونية COOPATRIM بتطوان.

وأؤكد لكم السيد الوزير بهذه المناسبة أن الصناع التقليديين في قطاع الخشب المطعم بتطوان، لازالوا يتعرضون إلى شتى أنواع الطرد والتعسف من طرف رئيس التعاونية بدون أي سند قانوني، أمام هذا الصمت والسكوت المريب لمندوبي الصناعة التقليدية ومكتب تنمية التعاون، وهذا النوع من السلوك يعد استنكارا وتجاهلا لمدونة الشغل والقوانين والمراسيم التنظيمية لهذا الإطار، وكذلك تجاهلا لحقوق هؤلاء المطرودين المشردين والذين طردوا من عملهم، وهذا ينعكس أصلا بشكل مباشر على الأسر وأن هناك تخلق مشاكل اجتماعية أخرى.

وأمام هذا الوضع الكارثي السيد الوزير نتطلب منكم بإلحاح شديد التدخل الفوري لمعالجة هذا الوضع، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أجل إنصاف هؤلاء المطرودين، وبالخصوص الصناع التقليديين في هذه التعاونية التي ذكرت إسمها بمدينة تطوان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار، أود في البداية أن أوضح لكم أننا بالنسبة لهذه النقطة التي طرحتم ديال التعاونية اللي كاينة في تطوان ديال الخشب المطعم، فإننا سنعمل إن شاء الله جا دين، لأولا تشخيص حالة التعاونية وبالتالي كنديروا البحث وإن شاء الله يبقى بيننا التواصل باش يمكننا نعطيكم جميع المعطيات بالنسبة لتطور هذه القضية.

ولكن باش نزيدوا نشوفوا الأمور بكيفية هيكلية، تبيان من خلال طرحكم أن هذا يمكن أن يكون مثال من الأمثلة اللي مطروحة في الساحة، لأن كاين العديد من التعاونيات اللي كتعرف مشاكل ديال التسيير وتعرف كذلك مشاكل التدبير.

وفي هذا الإطار، بغيت نذكر بأن كاين هذا راجع إلى المستوى المرتفع للأمية في إطار هذه التعاونيات، هناك مشكل كبير اللي متعلق بضعف التمويل الذاتي، وهاذ الشي اللي تيجعل بأن في الأخير لا يستطيعون أنهم يواجهوا الإشكاليات المطروحة من خلال الاستثمار اللي خصو يتدار باش يمكن يحسن من قوة الإنتاج لتلك التعاونيات، وهناك إشكالية كذلك ديال سوء التدبير والتسيير، واللي تيبان كذلك أنه كاين صعوبة ديال الحصول كذلك على القروض بالنسبة للتعاونيات اللي غادي تمكنها من أن تحسن وتحدث تقنياتها في الإنتاج.

وفي هذا الإطار فنحن بالنسبة للوزارة نشتغل على إصلاح مدونة التعاونيات، لأولا تبسيطها، ولتمكين جميع التعاونيات باش من هذاك القوة القانونية اللي غادي تجعلها تحظى بدعم الأبناك، وكذلك بدعم الحكومة في إطار تسيير وتطوير العمل ديالها.

وكذلك بدينا فواحد الورش أساسي، اللي هو الورش الذي يتعلق ببرامج جهوية لتطوير الاقتصاد الاجتماعي، واللي معلوم التعاونيات تلعب فيه دورا أساسي. هذا الورش بدينا في بعض الجهات الهدف منه وهو وضع خريطة للأنشطة ديال الاقتصاد الاجتماعي اللي يمكن تطويره في الجهات، لأن الإشكالية المطروحة، كاين بعض التعاونيات اللي كتبدا تنتج بعض المنتوجات اللي هي:

أولا: فيها تنافسية كثيرة؛

وثانيا: تطرح مشكل كبير للتسويق، وبالتالي تيخصنا أولا يكون عندنا السوق، باش يمكننا نقويه ويكون المنتوج، لأن الأساس في هاذ الشي كله وهو نحسنوا مستوى المتعاونين.

وهذا إن شاء الله ورش كبير اللي تنطلبوا من الإخوان المستشارين والأخوات المستشارات أنهم يدعمونا فيه باش يمكننا نحسنوا إن شاء الله في أفق 2010 واحد الخريطة وطنية ديال هذه الأنشطة ديال الاقتصاد الاجتماعي اللي يمكن لنا نطوروا بلادنا بها، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكر السيد الوزير على هذه المشاركة وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع الاقتصاد والمالية، وعددها خمسة.

نبتدئ بالسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول تصرفات أصحاب المطاحن، للمستشارين المحترمين السادة: حبشيش التيجاني، الطاهر الفيلالي، محمد بلحسان خيير، عزيز الفيلالي، بنجيد الأمين، سعد بترروال، بنعيسى بترروال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حبشيش التيجاني:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السؤال ديالي كنت أعطيته للسيد وزير الفلاحة في الحكومة السابقة، ودازت عليه واحد المدة ما جاوبنيش حتى جاءت الحكومة الحالية، وعاد عاودت نفس السؤال إلى وزير الفلاحة، ولكن السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان رده إلى وزارة المالية، ماكاين باس الحكومة متضامنة.

كما كتعرفوا، السيد الرئيس والسيد الوزير، الحكومة كانت كتعطي في السنة الماضية 13 مليار في صندوق الموازنة caisse de la compensation هاذ العام خرجت 20 مليار سنتيم، باش تعاون اقتصاد البلاد، ولكن هاذ 20 مليار اللي كتعطي صندوق الدولة حاليا شكون اللي يتنفع بها؟ كاين الدقيق المدعم، وكاين 80% في المدن ما فيهمش ما عرفت فين كيمشي؟ أما كيشدوه المطاحن؟ أم أن الناس اللي عندهم البوان كيبيعوهم؟ دابا نعطيك 10 أو 15 قرى هاذ الدقيق المدعم اللي كيسوى 107 الدراهم.

النقطة الثانية: هو أن هاذ الدقيق المدعم... عندو النخالة، النخالة كيبيعها مول المطحنة من 2.50 درهم إلى 3 درهم، وكيعطي الفاتورات ديال 150 درهم، إذن نصف في الأرباح ديالو كيشدها au noir، واللي الفلاح قال له الفاتورة 1500 درهم للطن وأنت كتقول لي نخلص 3000 درهم للطن كيحيدها له، ولهذا ناس المطاحن كيظهر لي دايرين دولة في دولة، هاذ الشي اللي بغيت نقول للسيد وزير المالية باش هاذ المشكل هاذ صندوق الموازنة توصل هاذ الإعانة ديال الدولة اللي دارت فيه مجهود كبير تصل إلى أصحابها، تصل إلى الدقيق المدعم وتصل إلى الفلاح اللي كيشري النخالة ب30 ريال ويخلصها ب60 ريال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد صلاح الدين مزوار وزير الإقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسؤال الذي طرحه السيد المستشار المحترم، واللي في الواقع فيه شقين:

شق متعلق بإعانات الدولة عبر صندوق المقاصة، والشق المتعلق بالتلاعب بالتصريح بأثمنة البيع للنخالة.

هذا هو السؤال ديالك السيد المستشار؟

إذن فيما يخص هذا الشق، بالفعل في إطار الاتفاق مع المهنيين ديال القطاع الطرف المتعلق بما يسمى يعني ماشي مبيدات les déchets ديال الإنتاج، نفايات الإنتاج، في هذا القطاع هي 21%، معنى أنه ملي كتطحن الزرع كاين 21% بقايا، 21% كتمشي للنخالة، وذاك 21% اللي متفق عليها خصها تباع بفاتورة، والأثمنة يحددها السوق.

اللي قلتم بأنه هاذ أصحاب المطاحن ثمن السوق هو 3، هو كيبيع ب1.5، ملي كتقوم إدارة الضرائب بالمراقبة كتلتجئ للفاتورات المصرح بها انطلاقا من 21% ديال البقايا، وكتعتمد باش تشوف أشنو هما واش هاذ حصة 21% ثابتة؟

النقطة الثانية ثمن البيع: ثمن البيع عادة ما تلجأ إلى ما يجري داخل السوق لمعرفة ما هو الثمن الذي يتم تداول ديالو، وكتحاول تعتمد على هاذ المقياسين باش تطبق المراجعة الضريبية، في إطار هاذ المراجعة كتلقى حالات، كاين الحالات وغالب الحالات هو أنه كتلقى الأثمان المصرح بها أو الكميات اللي فيها فاتورات لا تتطابق مع ما هو متفق عليه، كيكون تقييم، يعني إعادة تقويم هاذ المحصول هذا.

مجموعة من المطاحن كيقول لك هاذيك النخالة كيديوها غير الخدامة ما كنبيعهاش، شحال من واحد كيقول هاذ الكلام، لكن القانون بالطبع ما يمكنلوش يعتمد على هاذ المسألة مادام أنه هذاك الطرف يعتبر طرف من الإنتاج، واخا بقايا يعتبر طرف من الإنتاج اللي خصو يكون عندو فاتورة، وهاذ الحالة تقع في كل القطاعات ماشي هاذ القطاع بوحدو، هاذ الحالات جاري بها العمل.

لهذا هاذ التساؤل ديالكم سؤال اللي هو في محله، واللي طرحتوه، بالطبع وزارة المالية غادي تأخذه بعين الاعتبار، ووزير المالية غادي يعطي توجيهات صارمة في هذا المجال، باش تكون المراقبة مراقبة دقيقة انطلاقا من المعطيات والإشارات اللي أشرتم لها، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بلحسن خيير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

غير فيما يخص السيد الوزير، بالنسبة للدقيق المدعم وبالنسبة لهاذ الدعم اللي يعطى للمطاحن باش يوصلوه للناس اللي خصهم يتوصلوا بهاذ الدعم هذا، الناس المساكين، الناس اللي هي في أمس الحاجة لذلك الدعم باش يوصل لهم.

السيد الوزير راه تيطحنوا غير الضعفاء، راه ما كاين لا طحين ولا هم يحزنون، راه كاين الناس موالين البوان كيمشيوا للمطاحن تيدوروا معهم ب3 أو 4% وكيمشيوا بحالهم، هذاك ما تيطحن وهذاك مول الكوطا ما تيدي الكوطا للناس والناس اللي خصهم الطحين ما كيوصلهمش بصفة نهائية.

لهذا اللي تنطالبوا السيد الوزير، هو باش هذاك الدعم يتعطى للناس اللي كيحتاجوه، الناس اللي هما محتاجين لذاك الدعم، اللي هذاك الدعم مخصص لهم باش خصهم يوصل ليهم.

راه السيد الوزير هاذ الدعم هذا تيمشي عير للمطاحن وتماك تيحبس، راه الطحين تيتباع أغلى من الضريبة، الثمن ديالو القانوني تتخلص الفاتورة بثمن الدعم وتتخلص النوار بوحده، هذا هو اللي كيوقع خص هاذ الدعم يتعطي للفلاح، مثلا القمح يباع ب250 درهم نعطيو لهذاك الفلاح 50 درهم، ويبيع القمح ديالو ب20 درهم والمطحنة تبيع بالثمن العادي، ما نحتاجوش نقولوا هذا مدعم وهو ما كاين لا دعم ولا والو، هاذ الفلوس كيمشيوا غير بين المطاحن وبين التجار اللي عندهم الكوطات، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن نمر إلى السؤال الموالي الموجه كذلك إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول ارتفاع التضخم على ضوء الاحتجاجات الأخيرة على الغلاء، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، أحمد التويزي، عبد المجيد المهاشي، إبراهيم بنديدي، الحبيب الزويكي، أحمد بومكوك، محمد الشافعي، عبد القادر النميلي، علي أساكتي، عبد الحميد أبرشان، الكلمة للسيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

كما تعلمون السيد الوزير، ومنذ أن أنجزت الإصلاحات المرتبطة بالقانون الأساسي لبنك المغرب والقانون المتعلق بمؤسسات الائتمان، باتت السياسة النقدية من اختصاص بنك المغرب، ولعل الكل كان ينتظر من هذه الإصلاحات أن يكون لها الوقع الإيجابي في سن سياسة نقدية طموحة في منأى عن التأثيرات للاختيارات الماكرو إقتصادية المنبثقة عن اختيارات الحكومة.

إلا أن الواقع أثبت أن طموحنا لم يكن في محله، إذ سرعان ما أصبح المغرب والمغاربة يشهدون تسارعا متوترا لنسب التضخم، أثرت بشكل سلبي بل يكاد يكون خطيرا على القدرة الشرائية لعموم المواطنين، والتي تدهورت بطريقة أصبحت تهدد الأمن الاجتماعي.

السيد الوزير،

بصفتكم الوزير الوصي، نود منكم أن تطلعوا الرأي العام على السبل التي من خلالها ستحاولون السيطرة على نسبة التضخم في الحدود المعقولة التي لا تؤثر على مستويات الأسعار، وبالتالي حماية القدرة الشرائية لشريحة واسعة من المواطنين من التدهور؟

وهل في نظركم المنحنى الذي صارت فيه نسب التضخم في الشهور الأخيرة دليل على فشل الإصلاحات التي أعلنتها الحكومة؟ أم هو راجع لعدم انسجام السياسة النقدية مع الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية ككل وعلى رأسها هدف تعزيز البعد الاجتماعي؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار على وضعه لهذا السؤال المتعلق بإشكالية التضخم، اللي نبغي أن أشير له أولا هو أنه إذا كنا موضوعيين، المناخ الاقتصادي العالمي هو مناخ يجر نحو التضخم، لأنه المواد الأولية على المستوى العالمي كلها كترتفع، ملي كناخذ المقارنة وقبل من أن أصل إلى المقارنة، الدولة اللي حافظت على أن مستوى التضخم على المستوى العالمي ما يرتفعش هو الصين، الأممة اللي كتطبقها الصين على المستوى العالمي هي اللي سمحت على أنه مستوى التضخم على المستوى العالمي لا يصل إلى المستويات اللي غادي يكون لها تأثير على

الاقتصاديات العالمية، ولعبت الصين هذا الدور لحد الآن، ماشي معناه أنه قادرة باش تستمر فيه.

ملي كناخذ المقارنة ديال وضعية التضخم في المغرب مع دول الجوار وعلى المستوى العالمي كذلك، كنلقاو كذلك أنه المغرب من الدول القلائل التي استطاعت باش تحافظ على نسبة التضخم في مستوى جد معقول، سنة 2007 غادي تنتهي ب2.2%، واش مستوى التضخم ديال 2.2% هو مستوى تضخم ديال دول سائرة في طريق النمو، اللي منطقيا خصها تكون في خضم الدول التي تعاني من إشكالية التضخم.

الحكومة المغربية والدولة المغربية عبر صندوق المقاصة وعبر آليات أخرى فضلت وتوجهت نحو التحكم في معدل التضخم.

عندنا بالطبع تفاوتات على مستوى المواد لأنه لما كنتكلم على 2.2% هو كمعدل وطني اللي على أساسه كتحتكم الرؤية الاقتصادية في إطار المقارنات ديال الدولة المغربية مع باقي الدول، لكن داخل هاذ 2.2% كتلقى مواد اللي تحكمنا فيها، وكان يمكن لها تكون عندها تأثير جد أساسي في هاذ التضخم، هي مثلا مسألة المواصلات، التدخل عبر صندوق المقاصة في أثمنة البترول والغاز إلخ، دفعت أنه مثلا الأثمنة ديال التنقل حافظنا عليها ماكانش ارتفاع فيها، ملي كنشوفوا كيفاش العائلة المغربية كتصرف المداخيل ديالها، هاذي عشرين عام 70% كانت مواد أساسية: الماكلة، اليوم 40% من المرتقب أنه في العشر سنوات المقبلة غادي نمشيو إلى 30%، بمعنى أنه دخلوا مواد أخرى اللي عندها تأثير على التكلفة أي مصاريف العائلات بما فيها النقل، بما فيها السكن، بما فيها الماء والكهرباء، بما فيها مثلا الصحة، هذه آليات جديدة اللي دخلت في ذلـــــــــك le panier de la ménagère اللي اليوم تغير.

إذن لما كنتكلموا على مواد يعني الغذائية اللي ما كتشكل إلا 40% من المصاريف، خصنا حتى هذا نوضعوه في الميزان، يعني لا نتكلم على 100% ديال المصاريف، كنتكلموا على 40% من المصاريف، هاذ 40% ديال المصاريف، فيها تحكم ديال المواد الأساسية من غير المواد بحال الفواكه والخضر إلخ، اللي بالفعل عرفت ارتفاعا سنة 2007 نتيجة للسنة الفلاحية، ولكن حتى الارتفاع الذي عرفته في 2007 أقل من 2006، 3.2% كمعدل مقابل 3.6% في 2006.

إذن نحن في مناخ تضخمي، لكن رغم هذا المناخ التضخمي، الدولة وضعت آليات إما عبر صندوق المقاصة أو عبر حذف مثلا 7% من الضريبة اللي كانت تؤدى بأسواق الجملة، أو حذف الضريبة المؤاة على المواد اللي importés، إذن هاذي كلها آليات تستعملها الدولة باش تحاول تحافظ على التوازن فيما يخص هاذ المسألة ديال التضخم.

إذن ما يمكناش نجزمو بأنه المغرب اليوم كيعيش وضعية تضخم مقارنة مع الواقع ديال التضخم اللي خصو يكون فيه، إذا ما كناش عندنا آليات ديال التدخل، كان خصنا نكونوا بين 4 و5% ديال التضخم، حنا اليوم بين 2.2 إذن أعتقد بأنه كاين هناك مجهود ومجهود اللي خص المواطنين يعرفوه كذلك، وخص كذلك ناخدوه بعين الاعتبار، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك رد على...؟ تفضل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الزملاء الأعزاء،

السيد الوزير،

الزيادات الآن أصبحت تطرح أكثر من استفهام حول كرامة المواطنين وعيشهم الكريم، والصحف ديال هاذ النهار كلها تتحدث عن الزيادات في الأسعار، السيد الوزير، الزيت من 9 دراهم إلى 14 درهم، الحليب زيادة 60 سنتيم، الزبدة زيادة 15 درهم، الدقيق 45 درهم للخنشة ديال 25 كيلو، حتى الفلاح الآن كيعاني من ارتفاع أسعار الأسمدة من 130 درهم إلى 328 درهم، ثم بعض الأدوية من 50 درهم إلى 700 درهم أي زيادة ديال 1400%.

يؤسس على هذا، السيد الوزير، أننا على وشك من أزمة اجتماعية حادة، والحكومة عوض أن ترسي إستراتيجية مستعجلة لمواجهة إشكالية التفقير الجماعي للمغاربة، نراها تأزم الوضع بنهج سياسة ضريبية موجهة أساسا ضد الفقير.

ولكم كذلك السيد الوزير بعض الأمثلة: الزيادة على الضريبة على القيمة المضافة من 7 إلى 14، على الاستهلاك كل من الماء والكهرباء،

إقرار نفس الضريبة بسعر 10% على الماء الموجه للفلاحة بعدما كان معفى، الرفع من قيمة هذه الضريبة على فوائد السكن من 10 إلى 14%، ونفس الشيء بالنسبة لبعض عمليات البناء المرتبطة بالعقار، حيث مرت من 14 إلى 20، إقرار نفس الضريبة على القروض الموجهة إلى الفلاحين 7 في المائة، وإقرارات وزيادات أخرى متعددة على مواد كالسكر والقهوة وخدمات أخرى كذلك المتضرر الأساسي منها هو المواطن العادي.

السيد الوزير، إلى أين نحن ذاهبون؟ فاين غادين؟ لقد أصبح المواطن محاصرا مابين مطرقة التضخم وسندان التضريب الغير العادل واللامتضامن ولا يسع المواطن إلا أن يلجأ إلى أحد هذه الأمور: الصبر يقول المثل راه الصبر تيدبر، هذا مثل عامي، الاحتجاج إلى متى؟ وإلى أية حدود؟ التوجه إلى الله والدعاء لعل فرجا ربانيا يحل بهذا البلد، فتستفيق الحكومة من تنكرها لهذا الواقع الخطير.

أقول للحكومة فحذار ثم حذار ثم حذار من سياسة النعام في الأمور التي لا تستحمل الانتظار، حتى الآليات التي تكلمتم عنها السيد الوزير فهي آليات ترقيعية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول المضاربات الغير قانونية في البورصة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، علي سالم شكاف، عبد الحميد فاتحي، عمر مورو، مولاي الحسن الطالب، عبد الوهاب بلفقيه، زبيدة بوعياد، محمد الهبطي، دحمان الدرهم، حسن أكليم. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد علي سالم شكاف:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين المستشارين،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

لقد اتضح أن الجهود التي بذلت خلال السنوات الأخيرة من أجل تأهيل بورصة الدار البيضاء، بدأت تعطي ثمارها، فالتحفيزات الضريبية التي منحت للشركات على إدراج أسهمها في البورصة مكنت من حيوية وصلت إلى عشر إدراجات في السنة.

كما أن المقتضيات التشريعية الجديدة عززت الشفافية والمصداقية، وأعطت لمجلس القيم عدة اختصاصات تجعله سلطة لضبط هذه السوق الأساسية.

لكن بمقابل هذه الحيوية والضمانات التشريعية لوحظ أن عدة إختلالات وممارسات غير أخلاقية تمت ممارستها سواء خلال إدراج أسهم بعض الشركات للاكتتاب العمومي أو خلال المضاربة القوية وغير المنطقية في كثير من الأحيان حول عدة أسهم.

وإذ نسجل إيجابيات بعض التحركات التي قام بها دركي البورصة المتمثل في مجلس القيم لتفعيل دوره في المراقبة وممارسة اختصاصاته الرقابية التي متعه بها المشرع، فإننا نسجل بالمقابل أنه لم يحرك أي مسطرة للمتابعة أو المحاسبة وأقصى ما قام به هو توجيه بعض التنبيهات إلى المخالفين.

ولهذا فإننا نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات التي قمتم بها لمصاحبة مجلس القيم وتمكينه من الوسائل الضرورية للقيام بدوره الرقابي؟ وهل أنجزتم من جهتكم تحريات حول بعض الخروقات التي راجت خلال إدراج أسهم بعض الشركات في البورصة والتي أنجز مجلس القيم إفتحاصات بشأنها؟

وما هي خطتكم للمزيد من الشفافية والمصداقية في بورصة الدار البيضاء الفتية والمؤهلة للمزيد من النمو والانفتاح على الاستثمار الخارجي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم.

نبدا بالسؤال الأخير ديالك أشنو درت باش دوزت معكم شهرين في المجلس لمناقشة مشروع قانون المالية مازال مادرتش باش نكون واضح.

ثانيا: معطيات، أنا أرتكز على معطيات اللي دارها زميلي وأخي السي فتح الله ولعلو عندما كان مسؤولا على وزارة المالية.

بالفعل نحن أمام بورصة فتية، بورصة تعيش حيوية، هذا كيعطي أنه هناك تحول فيما يخص النسيج الاقتصادي الوطني بحكم أنه المؤسسات،

المقاولات، المدخرين يتوجهون أكثر إلى البورصة اليوم كوسيلة للتمويل وكوسيلة كذلك للربح والربح المعقول.

بالطبع في إطار هاذ الدينامية اللي مرتبطة بدينامية الاقتصاد ككل، كاين هناك طلبات يعني متزايدة على البورصة، وهاذ الطلبات عشناها في مجموعة يعني القيم اللي دخلت جديدة، أو المؤسسات اللي دخلت جديدة واللي عرفت مستويات كلشي كيعرفها، تلبية الطلبات لم تتعد 2%، تلبية الطلبات ماتعداتش 2%.

ثانيا: المعطيات اللي كنتوفرو عليها في إطار المراقبة اللي كنقومو بها هو أنه لم يكن هناك التأثر بظاهرة طلبات الاكتتاب المرتفعة، مادام كل المستثمرين قد تمت معاملتهم على قدم المساواة.

متفق معك أنه في إطار ضبط عمليات الاكتتاب، في إطار يعني هاذ الدينامية، وحفاظا كذلك على شفافية عمليات الإدراج والاكتتاب، مجلس القيم المنقولة أخذ مجموعة من القرارات:

أولا: منع بيع السندات بالتفويض عند ولوج شركات جديدة إلى بورصة القيم؛

ثانيا: منع منح قروض بنكية للاكتتاب، وهذه الظاهرة بدأت تظهر يعني منع منح قروض بنكية للاكتتاب في سندات الشركات الجديدة التي تلج البورصة، وذلك لتفادي ظاهرة ديال المزايدات.

كما عمل مجلس القيم المنقولة على تتبع عمليات الإدراج، وقام بالتحريات اللازمة بهدف التأكد من شفافية ونزاهة هاته العمليات.

الحكومة بالطبع في إطار التوجه العام ستعمل على تقوية إمكانيات مجلس القيم ليقوم بأحسن وجه بالدور المنوط به والهادف إلى ضمان شفافية ونزاهة السوق، وهذا الجانب هذا هو الجانب الأساسي، والدور اللي يمكن بالطبع الحكومة تقوم به لأنه كلما ضمنا الشفافية، وكلما حافظنا على أنه المبادئ الأساسية لممارسة البورصة يتم المحافظة عليها، كلما ضمنا للبورصة تطور الطبيعي ديالها، ومن المعاملات داخل البورصة يعني كل شروط النجاح، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد علي سالم شكاف:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات.

السيد الوزير، لا يختلف اثنان حول مدى أهمية بورصة الدار البيضاء في الاقتصاد الوطني، ولهذا السيد الوزير وجب تحصين بورصة الدار البيضاء من جميع الممارسات اللاأخلاقية والممارسات المشينة التي من شانها أن تمس بالسير العادي للبورصة.

من أجل ذلك، المشرع قام بإجراءات عديدة، قام بإعطاء ذلك الدركي الذي هو مجلس القيم، إعطائه جميع الإمكانيات والاختصاصات القانونية من أجل القيام بدوره في إطار المراقبة، وفي إطار إبلاغ المستثمرين بالمعلومات حتى يكونوا مطلعين على معلومات صحيحة وذات مصداقية، يمكنهم بعدها من اتخاذ القرار.

إلا أنه السيد الوزير، أن هاذ الدركي وهاذ مجلس القيم الذي يصطلح عليه CDVM، هاذ المجلس لا يتوفر على الإمكانيات لا المادية ولا البشرية، وباعتراف السيدة المسؤولة عن هذا المجلس على أنها لا تتوفر على الإمكانيات البشرية والمادية من أجل القيام بالدور المنوط بها، وبالتالي السيد الوزير ولنتجنب هاذ الإشكاليات والأزمات التي تطل علينا عالميا، وبورصة نيويورك أكبر شاهد على ذلك، من أجل تجنيب بورصة الدار البيضاء من إشكالية وأزمة خانقة يمكن أن تلحق بها مستقبلا، يجب أن نوفر لهذا المجلس جميع الإمكانيات المالية والبشرية هذا من جهة.

ومن جهة ثانية السيد الوزير، لابد أن نهتم بالتكوين، بتكوين كفاءات ذات قدرات عالية في هذا الإطار، لأن كلما طورنا مشاريع القوانين أو الكفاءات إلا وتطورت الأساليب التي تحاول ما أمكن أن تتجاوز هذه القوانين أو هذه الإجراءات.

وبالتالي يجب أن نوفر ونكون كفاءات ذات تكوين عالي في هذا الميدان بالضبط من أجل تجنيب بورصة الدار البيضاء أزمة لا قدر الله تكون خانقة، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن نمر إلى السؤال الرابع الموجه إلى السيد الوزير حول، ثقل مديونية الأسر المغربية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد العزيز العزابي، محمد العربي القباج، خديجة الزومي، محمد تيتنى العلوي، محمد كافي الشراط، العربي سديد، إسماعيل قيوح، مصطفى مبارة، سيدي صالح ولد دادة، بنجيد الأمين، فوزي بنعلال، سعد بن

زروال، بنعيسى بن زروال، عبد الكبير برقية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العزيز العزابي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

سؤالنا حول موضوع ثقل مديونية الأسرة المغربية.

بعد عطل الصيف وحلول رمضان والدخول المدرسي وعيد الفطر، وما تتطلبه كل هذه المواعيد من الأسر المغربية من مصاريف استثنائية يهل عيد الأضحى في الأفق، ولا تخفى على أحد إكراهته المادية على ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

وقد صارت هذه المناسبات منذ سنين فرصا لشركات التمويل بالسلف، لإغراء الموظفين الصغار والمتوسطين والمستهلكين على العموم، قصد الاستفادة من سلفات غالبا ما تنهك كاهل العائلات المغربية، وترهق إمكانياتها المحدودة، مؤثرة بشكل سلبي على توازنها المادي وقدرتها المعيشية.

لقد ترتب عن محدود القدرة الشرائية لشرائح واسعة من الشعب المغربي، ارتفاع مهول لمديونية الأسر، الأمر الذي أضحى يتطلب التفكير في حلول حقيقية للحيلولة دون تفاقم هذه الوضعية، وإيجاد الأساليب الكفيلة بتخفيف هذه المديونية، وتخليص المدينين من كماشة ديونهم التي أضحت تؤرقهم بالليل، تعذبهم بالنهار، وتحيل حياة أسرنا إلى جحيم لا تخفى مخاطره الاجتماعية الوخيمة.

لهذه الاعتبارات، نسائلكم السيد الوزير عن التدابير والإجراءات التي ترونها ملائمة لهذه الوضعية الاجتماعية الصعبة التي يعانيها مجمل شرائح الموظفين والمستخدمين الصغار والمتوسطين.

وهل تفكر الحكومة في اعتماد خطة لتخفيف هذه المديونية، وذلك بتنسيق مع مؤسسات الائتمان والتمويل المعنية بما يحد من مخاطر المديونية المفرطة على هذه الأسر المغربية؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار على وضعه لهذا السؤال، ولو أنني في الحقيقة لم أفهم مغزاه، لأنه انطلق أولا من معطى بديهي، أنه الواحد ملي كيبغي يأخذ الكريدي هذا اختيار شخصي، وكيمشي يمضي عقدة يعني ماشي الدولة كتقول له سير خذ القرض وبزز منك تاخذ القرض، يعني اختيار شخصي.

ثانيا: وتفاديا لما جرى في السابق، مع ظهور شركات التسليف ديال القروض والتجاوزات اللي عشناها، والإشكاليات اللي خلقت هذه الوضعية بالنسبة للأسر المغربية اللي وصلت مستوى المديونية ديالها إلى مستويات تفوق حتى المداخيل ديالها، تم التقنين والتقنين اللي جاء هو أنه ما يمكنش أي واحد كيشتغل وعنده أجرة أنه يفوت 40%، وما عندوش الحق يفوت 40%، ماشي هو اللي ما عندوش الحق، الشركات اللي كتعطي السلفات ما عندهاش الحق تعطي للشخص أكثر من 40% ديال المدخول ديالو، إذن هاذي هي القوانين الاحترازية.

ثانيا: شركات السلفات يعني كان هناك أولا ميثاق ديال أخلاقيات المهنة اللي أمضوا عليه، وهناك المراقبة ديال بنك المغرب، إذن كاين هناك مجموعة ديال الآليات اللي موضوعة باش نتحكموا في مسألة ديال القروض والقروض الاستهلاكية.

إذا كان هناك زيارة في القروض، بالطبع الوضعية الخاصة واللي أشرتم لها عن حق السيد المستشار المتعلقة بالخصوصيات: الدخول المدرسي اللي تزامن مع شهر رمضان، العيد، العيد الكبير، الحكومة آخذ بعين الاعتبار هاذ الوضعية، مثلا ديال العيد الكبير قمنا بحاجة اللي ما تدارتش هاذي أربع سنين، هو أنه سبقنا الأجرة باش ما نخليوش المواطنين يعانيو فترة ديال عشرة أيام، ما بين العيد الكبير والأجرة ديالهم، يعني ذاك العشر أيام في حالات يعني غير عادية، زيادة على هاذ الشهر هذا، باش ما نخليوش 40 يوم بين الخلصة ديال شهر ديسمبر وديال يناير، غادي نقدمو عاود ثاني بواحد الخمسة أيام حتى تدريجيا نرجعو للوضعية العادية.

إذن الحكومة كتدير ذاك الشي اللي يمكن لها تديروا، باش الحكومة تبدأ تخلص يعني هذا هو إلي بغيت نمشي في المنطق إلى النهاية، أنه الحكومة خصها تخلص على كل أسرة عندها ديون،

كنعتقد بأنه هذا ماشي من مسؤولية الحكومة لأنه إذا دخلنا في هاذ المنطق هذا يعني غادي نمشيو إلى حالات اللي غير طبيعية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تعقيب للسيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

نحن في الحقيقة لم نطرح هذا السؤال لنقول للذي يريد أن يأخذ دينا فالحكومة تمنعك، ولم نطرح السؤال لكي تؤدي الحكومة عوض الدائن، وفي هذا السياق سيصبح سؤالنا مفهوما، حيث نحن ندعو الحكومة لتقوم بمجهود في إطار تخفيض الفوائد على الطبقات ذات الدخل المحدود، لأنه لا يمكن باش نجبروا مثلا في اليابان بداوا كيتكلموا على نسب ب0% من الفوائد، وحنا مازالين نثقل كاهل هاذ الناس اللي كيديروا الدين من أجل الاستهلاك، ورغم ذلك لا ننظر إلى إستراتيجية مالية محددة للتخفيض عن هذه الفئات وهي فئات عريضة السيد الوزير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، التعقيب للسيد الوزير.

السيد وزير الإقتصاد والمالية:

دابا فهمت مزيان... دابا فهمت السؤال، المعطيات الرقمية كتبين بأنه هناك تحسن فيما يخص الفوائد، مرينا من 20.5% تقريبا إلى 14.1% حاليا، 14.1% مازالت نسبة مرتفعة، وأنا متفق معكم بأنه يجب أن تبذل مجهودات في هذا الاتجاه، علما بأننا نتعامل مع شركات خاصة، ولهذا حتى الجانب المرتبط بالضغط على نسبة الفوائد، بالنسبة للشركات اللي حتى هي عندها ذاك le ratio de risque، يعني هاذي كلها مسائل اللي كتطلب عمل.

ناخذو مثلا القروض الصغرى، القروض الصغرى نظرا لطبيعتها بحكم أنه قروض ما كتفوتش 3000 أو 5000 درهم إلخ ... التدبير الإداري ديالها كيتطلب تكلفة عالية، لهذا كتلقى النسبة تصل إلى 20% إلخ.

إذن كاين كل حاجة مرتبطة بخصوصيتها، لكن هذا لا يعني بأن الحكومة غادي تدبير مجهود كذلك في إطار تفاوضي، وفي إطار البحث على تحسين الأسس ديال التدبير ديال هاذ المؤسسات، أنه نصل إلى وضعية اللي غادي تحسين بالطبع التكلفة بالنسبة للأسر المغربية والمواطن المغربي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى آخر سؤال موجه إلى السيد الوزير في هاذ جدول الأعمال حول تمكين الأعوان العاملين في إطار الشساعة الاستثنائية للأجور، وهم كما كانت عليه للمستشارين المحترمين السادة: محمد كافي الشراط، محمد العربي القباج، خديجة الزومي، محمد تيتي العلوي، عبد العزيز العزابي، بنجيد الأمين، ناجي الفخاري، عبد الكبير برقية، السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

أتمنى أن يكون جوابي واضحا إلا أنه نقابي بامتياز.

السيد الوزير، منذ سنة 1991 وأعوان وزارة التجهيز الذين يخضعون لنظام الشساعة يعني la régie وهم يتقاضون أجرا محددا بدورية كانت تحت رقم 4 وع بتاريخ 1991/2/1، وهي دورية كانت مشتركة بين وزارة التجهيز ووزارة المالية والوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بتحديث القطاعات، حيث أصبح العون في وزارة التجهيز يتقاضى 1600 درهم شهريا.

فوجئنا في شهر شتنبر أن السيدة الخازنة الجهوية بالدار البيضاء وكذا الخازن الإقليمي بمدينة خريبكة وبدون سابق إشعار وبدون حق في إصدار هذا القانون، أنهم رفضوا تأدية أجور الأعوان الذين يعملون في إطار هذه الشساعة الاستثنائية، طبقا للدورية المذكورة آنفا، وقررا أنهم سوف يعطون فقط 1050 درهم شأن ذلك ما يحصل في شساعة التعاون الوطني.

لهذا أسائل السيد الوزير، وأقول هل من حق السيدة المديرة أو الخازنة الجهوية أو الخازن الإقليمي أن يصادرا قرارات وزارة المالية، وزارة التجهيز وتحديث القطاعات؟ ثم بأية قوة يمكن أن يعدلوا ما يتقاضاه هؤلاء الأعوان في آخر الشهر؟

لذا نطلب منكم التدخل الفوري من أجل إنصاف هؤلاء الأعوان.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة، سؤالكم كان واضحا وجوابي بدون الدخول في التفاصيل سيكون واضحا كذلك.

تعطات التوجيهات بالفعل باش يكون تسوية هذه الوضعية اللي أشرتم إليها اعتمادا على مقتضيات المنشور رقم 4 اللي أشرتم إليه، والمتعلق بأجور الأعوان المؤقتين والمياومين، إذن هذه الوضعية يعني تمت تصفيتها وسؤالكم كان في محله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

ورغم أنني أول مرة نجاب في نهاية السؤال، هذا سبق يحتسب للسيد وزير المالية، إلا أنه أبقى طامعة كثيرة أن تحل مشكلة كذلك الذين يتقاضون أجورهم من شساعة بالتعاون الوطني، ومن الإنعاش الوطني ومن المياومين في الجماعات المحلية، فهم السيد الوزير، لا يتقاضون إلا نصف السميك، وهذا عار يبقى مرسوما على وجه الديمقراطية وعلى وجه الحركة النقابية وعلى التعادلية الاجتماعية التي ننادي إليها جميعا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

إذن باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير، ونختتم أعمال هاذ الجلسة الشفهية.